

# دور التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية في كوريا الجنوبية وفرص استفادة مصر من التجربة الكورية

د. عبير محمد علي عبد الخالق

مدرس الاقتصاد بكلية الإدارة والتكنولوجيا

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - الإسكندرية



## الملخص

أثبتت تجربة كوريا الجنوبية في التنمية خلال العقدين الأخيرين أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسات التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوتات الاقتصادية. ذلك أن تحقق المزيد من العدالة في توزيع الدخل في المجتمع رهن بإتاحة فرص وخدمات تعليمية متكافئة لمختلف طبقات وفئات المجتمع، وإلا فإن التفاوتات في الفرص التعليمية سواء بين الفئات الدخلية المختلفة أو على أساس الاختلاف في النوع الاجتماعي (اختلاف الفرص التعليمية المتاحة للإناث مقابل الذكور) في داخل نفس الفئة الدخلية سوف تؤدي إلى زيادة حدة التفاوتات والإخلال بمبادئ العدالة الاجتماعية. وقد كانت محصلة السياسات المتبعة في مجال التعليم في كوريا الجنوبية توفير قاعدة عريضة من رأس المال البشري موجهة فنياً ومهاريًا بما يتسق وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية تزامناً مع تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية. ولذلك هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل مقومات تلك التجربة واستخلاص فرص استفادة مصر منها حيث تمثل التجربة الكورية أحد الأدلة التطبيقية على أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم هو أحد المتطلبات الأساسية للحد من التفاوتات الدخلية وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية.

## **Abstract**

South Korea's experience during the last two decades proved the important role education policies can play in achieving social justice and decreasing economic disparities. That's because achieving more justice in income distribution is related to the availability of more equal educational opportunities and services for the various income categories included in the society. Otherwise, the disparities in educational opportunities between different income categories and/or between males and females in the same income category will increase those disparities. Educational policies in South Korea had provided the necessary efficient and skilled human capital for achieving high rates of economic development taking into account social justice principles. So, this study aimed to analyze Korean experience and its success factors to conclude the opportunities for Egypt to benefit from this experience as empirical evidence that education is one of the main requirements to decrease income disparities and achieve more social justice.

## مقدمة

تشير العدالة الاجتماعية إلى تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع بما يكفل تماسك بنية الدولة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن استدامة النمو الاقتصادي. وتكشف الدراسات التجريبية التي أجريت لقياس تفاوت الدخل ما بين الأغنياء والفقراء أن صور عدم المساواة العالمية آخذة في الارتفاع حيث إن مؤشر التفاوت العالمي تراوح ما بين 0.55-0.70 خلال الفترة من 1950-2012.<sup>(1)</sup>

وتعكس التفاوتات الدخلية على الجانب الاجتماعي من خلال عدم المساواة في فرص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتدني فرص المشاركة السياسية وحرية الاختيار المتاحة للأفراد.. وغيرها من مظاهر العدالة الاجتماعية. ويعد التعليم - بما ينطوي عليه من استثمار في رأس المال البشري - في مقدمة الآليات اللازمة لتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. ذلك أن التوسع في إتاحة الخدمات التعليمية للفئات الأقل دخلاً وتيسير وصولهم إليها وتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول عليها من شأنه تعزيز المشاركة المجتمعية وتنمية الوعي السياسي وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتقليل التفاوتات الناتجة عن النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى محاربة الفساد وتعزيز المساواة وتقليل الظلم الاجتماعي. كما يعمل التعليم على تقليل الفجوة النوعية وتعزيز المهارات بما يؤدي إلى تراجع فجوة الأجور بين العاملين المهرة والعاملين منخفضي المهارة.<sup>(2)</sup>

وقد فطنت دول جنوب شرق آسيا - وفي مقدمتها كوريا الجنوبية - إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تقليل حدة التفاوتات الناجمة عن الطفرة التنموية التي شهدتها تلك الدول في نهايات القرن السابق. وقدمت كوريا الجنوبية "نموذجاً" يحتذى به في تبني سياسات متكاملة من شأنها تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية مع مراعاة البعد الاجتماعي، واستهداف قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. فرغم تحول كوريا الجنوبية من إحدى أفقر دول العالم في ستينيات القرن العشرين إلى عضو في منظمة التعاون الدولي والتنمية OECD عام 1996 ثم إلى واحدة من أقوى عشرين اقتصاداً في العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، إلا أن ذلك لم يكن على حساب هدف العدالة الاجتماعية، حيث تم إرساء منظومة تعليمية قادرة على قيادة عملية تنمية اقتصادية اجتماعية متوازنة. وقد تم اختيار التجربة الكورية - تحديداً - نظراً للتشابه الكبير بين خصائص الاقتصاد الكوري في أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا في التسعينات وظروف الاقتصاد

<sup>(1)</sup> Lakner and Milanovic, Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective,

IMF Staff Calculations, 2013, PP.7-8.

<sup>(2)</sup> البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد 2015، سبتمبر 2014، ص 17، متاح على الرابط: <http://unctad.org/en/Publications>

المصري منذ عام 2011، حيث عانت كوريا الجنوبية خلال تلك الفترة من تدني مستويات النمو وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم والدين العام، ونقص الطاقة، والتفاوت الحاد بين طبقات المجتمع وعدم الاستقرار السياسي، وتتشابه تلك الظروف مع ما مرت به مصر منذ عام 2011 واستمرت تداعياته حتى الآن. وقد أدرك صناع القرار في كوريا أن المستويات العالية والمستدامة من عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص يترتب عليها تكاليف اجتماعية كبيرة ليس أقلها فقدان المواطنون الثقة في المؤسسات العامة، وتهديد التماسك الاجتماعي فتم توجيه أدوات السياسة المالية لتوفير الفرص التعليمية للفئات الأقل دخلاً مع تيسير وصولهم إليها، والحرص على استفادتهم منها، وذلك من خلال زيادة مخصصات الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي مما انعكس إيجابياً على إنتاجية وعوائد عنصر العمل. ولذلك فإن دراسة تلك التجربة سوف تثرى مجال البحث فيما يتعلق بتفعيل دور التعليم في تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية في مصر خلال الفترة المقبلة.

### أهمية البحث

في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، يواجه الاقتصاد المصري صعوبات في تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها هدفاً لا يقل في أهميته عن تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وهو ما يستلزم دراسة تجارب الدول التي حققت قدراً من النجاح في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للاستفادة من الجوانب الإيجابية والسلبية التي انطوت عليها تلك التجارب. وتزداد أهمية هذا البحث في ظل وجود كثير من القواسم المشتركة بين التحديات التي تعرض لها الاقتصاد الكوري الجنوبي في بداية المسيرة التنموية، وتلك التي يواجهها الاقتصاد المصري منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي انعكست سلباً على أهداف العدالة الاجتماعية. كذلك أوضح برنامج الأمم المتحدة الإجمالي الخاص بالتنمية البشرية لعام 2014 أن مصر تخسر نسبة 24% من معدل التنمية البشرية الخاص بها بسبب تأثير عدم العدالة في توزيع الدخل، وهو ما يؤثر سلباً على معدلات النمو ويؤدي إلى تراجع معدلات الإنتاج والتشغيل.<sup>(3)</sup> ووفقاً لبيانات الدراسة التطبيقية للبحث الحالي فإن كوريا الجنوبية مرت بظروف مماثلة في أعقاب الأزمة المالية عام 1997 واستطاعت أن تتغلب عليها وتتخطاها من خلال سياسات اقتصادية اجتماعية يلعب فيها التعليم الدور الأكبر، وهو ما يبرز أهمية دراسة تلك التجربة واستخلاص آليات استفادة مصر منها في ضوء احتياجات ومعطيات المجتمع المصري ومتغيرات البيئة الإقليمية والبيئية المحيطة به.

(3) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، متاح على: [www.un.org](http://www.un.org)

## هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل آليات تفعيل مساهمة التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية في كوريا الجنوبية خلال الفترة (1997-2015) من خلال دراسة محاور استراتيجية تطوير التعليم في كوريا الجنوبية بعد أزمة التسعينيات وانعكاساتها على العدالة الاجتماعية، وذلك لاستخلاص فرص استفادة مصر من التجربة الكورية في هذا الصدد.

## مشكلة البحث

تواجه مصر العديد من التحديات فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل المشكلات التي تعرض لها المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة. وقد أثبتت التجربة الكورية أن التعليم يمكن أن يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوتات الطبقة بما ينعكس بدوره على الأداء الاقتصادي الكلي. ولذلك تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي الأبعاد الاقتصادية التي انطوت عليها عملية تحقيق العدالة الاجتماعية في كوريا الجنوبية؟

2- كيف ساهمت آليات التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية في كوريا الجنوبية؟

3- ما هي الآليات المقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر على ضوء النموذج الكوري؟

## 1- الدراسات السابقة

### 1-5 دراسة (Backer,1964):<sup>(4)</sup>

قام "Backer" بحساب العائد على الاستثمار في التعليم حيث توصل إلى أن إجمالي دخل الفرد بعد الاستثمار في تعليمه تساوي إجمالي العائد على هذا الاستثمار بالإضافة إلى رأسماله الأساسي (مستوى دخله) أي أن دخل الفرد بعد الاستثمار في التعليم سوف يزداد بمقدار العائد على هذا الاستثمار. ويدعم ذلك فكرة أن الاستثمار في تعليم الأفراد من الفئات الأقل دخلاً يساهم في زيادة فرصهم في اكتساب وزيادة دخولهم، مما يعمل على تقليل حد التفاوتات الدخلية بين فئات المجتمع.

### 2-5 دراسة (Shultz,1971):<sup>(5)</sup>

أشار عدد من الاقتصاديين، ومنهم Shultz إلى أن التعليم يمثل أهم محددات توزيع الدخل، حيث إن العلاقة بين التعليم وتوزيع الدخل هي علاقة معقدة نظراً لتأثير العديد من المتغيرات فيها

<sup>(4)</sup> Backer G., Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, With Special Reference to

Education, National Bureau of Education Research, New York 1964 PP.231-233.

<sup>(5)</sup> Shultz T., Investment in Human Capital, The American economic review, Vol 51 issu 5, 1971, PP.113-121.

مثل: تخطيط وتمويل التعليم، نسب تشغيل العمالة، هيكل الأجور، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى. ويؤثر التغيير في مستويات أجور الفئات المختلفة من المتعلمين في المجتمع على هيكل توزيع الأجور، ففي حالة انخفاض العائد على التعليم العالي (أي مستوى أجور أصحاب المؤهلات العليا) مع تزايد عائد الإنفاق الاستثماري على التعليم الأساسي يتوقع أن يؤدي ذلك مستقبلاً إلى الحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل، والعكس.

### 3-5 دراسة (Chenery,1975):<sup>(6)</sup>

أوضحت الدراسة تأثير التعليم في إعادة توزيع الدخل حيث أكدت أهمية توفير الفرص التعليمية المتكاملة، ودورها في إعادة توزيع الثروات والدخل في المجتمع بما يحقق توزيعاً أكثر عدالة للموارد، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية. وتشير الدراسة إلى أنه يمكن للتعليم أن يرفع من المستوى العام للدخل، ومن ثمَّ يحد من الفقر، كما يستطيع الاستثمار في التعليم أن يحد من نطاق التفاوتات الدخلية من خلال منح الفرص التعليمية لأبناء الطبقة الفقيرة وتقليل مظاهر التفاوت الطبقي. أيضاً يمكن لنمط تمويل التعليم- من خلال نظم الدعم المختلفة- أن يسهم في إعادة توزيع الدخل من دافعي الضرائب لصالح من يتلقون الدعم. كذلك يؤثر التعليم- من وجهة نظر Chenery في عدد من العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل مثل معدلات الخصوبة وغيرها من العوامل، وهو ما يمكن اعتباره أثراً غير مباشر للتعليم على توزيع الدخل. كذلك فإن التغيرات في التركيبة التعليمية لقوة العمل من شأنها أن تؤثر على مستويات التفاوت، إلا أن أثرها يتوقف على الحجم النسبي للفئات التعليمية ومتوسط مستوى الأجر ودرجة التفاوت في مستويات الأجور.

### 4-5 دراسة (Ahluwalia,1976):<sup>(7)</sup>

اعتمدت الدراسة على صياغة علاقة مبسطة بين توزيع الدخل والتعليم، وذلك من منطلق أن زيادة أعداد المتعلمين والعمالة الماهرة تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة هذه الفئة في هيكل قوة العمل على حساب الفئة الأقل تعليماً ومهارة، وبالتالي فإنه في ظل قوانين العرض والطلب سوف يؤدي السحب من رصيد العمالة غير الماهرة وغير المتعلمة وتعليمها إلى زيادة المعروض من قوة العمل الماهرة في سوق العمل الأمر الذي من شأنه خفض مستويات أجور العمالة الماهرة مع تحقيق زيادة ولو طفيفة

<sup>(6)</sup> Chenery, Hollis B., and M. Syrquin, Patterns of Development 1950-1970, New York, Oxford for the World Bank, 1975, PP.243-246.

<sup>(7)</sup> Montek S. Ahluwalia, Inequality, Poverty and Development, Journal of Development Economics, Volume 3, Issue 4, Washinton 1976, PP.307-342.



في مستوى أجور العمالة غير الماهرة والتي أصبحت بدورها نادرة نسبياً. ومن هنا-وفقاً للدراسة- يظهر نظرياً كيف يسهم التعليم في الحد من التفاوت في توزيع الدخل بشكل مباشر في صالح الفئة غير المتعلمة.

#### 5-5 دراسة (Woodhall,1985):<sup>(8)</sup>

فسرت بعض الدراسات المستندة إلى نماذج رأس المال البشري الاختلافات في مستويات دخول الأفراد وفقاً للاختلافات في هيكل التركيبة التعليمية للدولة عن غيرها من الدول الأخرى، حيث إن متغيرات الحالة التعليمية فسرت نحو 50% من أسباب الاختلافات في مستويات الدخل بين الولايات المتحدة ومجموعة مكونة من 28 دولة خلال الفترة (1980-1985). وفي بعض الحالات كانت 63% من الفجوة في متوسط دخل الفرد ترجع إلى عنصر رأس المال البشري، فبالرغم من تقارب مستوى المواهب الطبيعية في بعض البلدان والولايات المتحدة لم يحدث تقارب في مستوى متوسط دخل الفرد بين الجانبين بسبب الفجوة في التعليم.

#### 5-6 دراسة (Tilak,1989):<sup>(9)</sup>

اختبرت الدراسة العلاقة بين عوائد التعليم وتوزيع الدخل من خلال دراسة قطاعية شملت 30 دولة نامية ومتقدمة. وكانت نتيجة التحليل أن الدول ذات الدخل المرتفعة تستفيد بدرجة أكبر من العوائد التعليمية في المستويات التعليمية المختلفة في حين تكون شريحة الـ40% الأقل دخلاً، والـ40% متوسطة الدخل هي الفئات الأقل استفادة من تلك العوائد، والتي تبلغ أقصاها بالنسبة لتلك الفئات في مرحلة التعليم الأساسي. وتقرر الدراسة أنه يُتوقع أن ينطوي ارتفاع عوائد التعليم لفئات معينة دون غيرها على زيادة التفاوتات الداخلية، فإن التوسع في توفير الفرص التعليمية لمختلف الفئات من شأنه أن يؤدي إلى تقليل تلك التفاوتات.

#### 5-7 دراسة (البنك الدولي،2007):<sup>(10)</sup>

أوضحت الدراسة كيف يمكن أن يعمل التعليم كعامل في تحقيق المساواة في الدخل حين يحصل عليه الفقراء في حين يمكن أيضاً أن يخلق تبايناً في الدخل بين المتعلمين وغير المتعلمين. والأثر الصافي- وفقاً للدراسة- ليس واضحاً على الرغم من وجود أدلة تؤيد الرأي القائل بأن التوزيع

<sup>(8)</sup> Psacharopoulos G. and Woodhall M., Education for Development: An Analysis of Choices, Published for The World Bank, 1985, PP131-135.

<sup>(9)</sup> Jandhyala B. G. Tilak, Rates of return to education and income distribution, De Economist, December 1989, Volume 137, Issue 4, pp 454-465.

<sup>(10)</sup> البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الطريق غير المسلك في إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2007، متاح على [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

الأكثر مساواة في التعليم يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعد توزيع الدخل أكثر تساويًا مما هو في المناطق الأخرى، غير أن توزيع التعليم بدأ يصبح أقل تساويًا بمرور الزمن. من ناحية أخرى أسفرت دراسة العلاقة بين كل من الإنفاق العام على التعليم، ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بين الإنفاق على التعليم ومعدلات البطالة في الدول محل الدراسة إلى استخلاص عدد من العوامل التي يمكن أن تفسر أن عدم المساواة في التحصيل التعليمي لا يترجم في شكل ارتفاع مستوى عدم المساواة في الدخل في تلك الدول، ومن أهمها انخفاض معدلات العائد من التعليم العالي، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التوظيف في القطاع العام مما يقلل من فرص حدوث تباين في الدخل حسب المستوى التعليمي. كما أشارت الدراسة إلى أنه رغم أهمية الدور الذي لعبه التعليم في تخفيض معدلات الفقر في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بداية التسعينات، إلا أن ذلك لم ينعكس على توزيع الدخل، وهو ما أرجعته الدراسة إلى خصائص ربما لا تتعلق بالنظام التعليمي بقدر ما هي نتاج للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية.

#### 5-8 دراسة (البنك الدولي، 2010): (11)

تناولت الدراسة فاعلية سياسات التعليم العالي في الحد من التباينات الاجتماعية في مصر، فرغم تزايد نسب الإنفاق على التعليم العالي من موازنة التعليم خلال الفترة (2000-2010)، إلا أن متوسط الإنفاق الحكومي لكل طالب قد شهد انخفاضاً ملحوظاً، حيث أصبحت المؤسسات التعليمية الحكومية (جامعات ومدارس ومعاهد) تعاني من عجز شديد في الموارد التمويلية انعكس في صورة انخفاض أعداد أعضاء هيئة التدريس والبنى الأساسية والمعدات.. وغيرها، وبالتالي تدهور مستوى جودة الخدمة التعليمية الحكومية خاصة في ظل عدم وجود آليات فعالة لتخصيص الموارد التعليمية بالكفاءة المطلوبة. كذلك أشارت الدراسة إلى أن زيادة معدلات القيد في التعليم الخاص والنقسيم المتزايد داخل المؤسسات الحكومية بين الطلاب الذين يحصلون على الخدمة التعليمية مجاناً، وأولئك الذين يحصلون عليها بمقابل يمكن أن تؤدي إلى تباينات اجتماعية خطيرة من حيث إتاحة التعليم العالي وعوائد سوق العمل.

#### 5-9 دراسة (العادلي، 2013): (12)

تناولت الدراسة عدداً من التجارب الدولية- ومنها تجربة كوريا الجنوبية- فيما يتعلق بمساهمة التعليم في النهوض الاقتصادي لتلك الدول. وقد تمّ إبراز أهمية تجربة كوريا الجنوبية

(11) The World Bank, Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt, OECD publishing, 2010, PP.288-293.

(12) عادل مجيد العادلي، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الخامس والثلاثون 2013. ص 47-66.

كنموذج لدولة كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما اليوم هي من الدول الصناعية المتقدمة، حيث ساهمت التنمية التي ارتكزت على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة المرافقة لبناء اقتصاد صناعي في إحداث زيادة متسارعة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد من الدخل. كما أدى استخدام أساليب التعليم الحديثة الملبيه لاحتياجات الاقتصاد وتطلعات المجتمع من مختلف التخصصات في إحداث نقلة ساهمت بشكل مستمر في تحولات اقتصادية واجتماعية شكلت مجملها أثراً إيجابية. وقد ألفت الدراسة الضوء على ضرورة يكون التوجه لزيادة على التعليم الإنفاق حقيقياً وليس نقدياً في ميزانيات الدول النامية رغم أن أغلب البلدان النامية تعاني من محدودية وتواضع في دخولها، فالحجم الكبير لميزانيات التعليم في بعض البلدان العربية التي يصابها تضخم عالمي يساهم في رفع في أسعار المستلزمات الضرورية لعملية التعليم ربما يقود إلى تراجع مستمر في تلك العملية بدلاً من تسارعها. أيضاً أوضحت الدراسة وجوب الإنفاق على التعليم بشكل علمي وبما يتلاءم والتصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار، وبما يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد التعليمية من خلال تنسيق مخطط لمخرجات التعليم بما يتلاءم وسوق العمل خاصة في ظل تحول المجتمعات نحو المعرفية والتي أفرزت وظائف وأعمال يتم إنجازها عن بعد بسبب التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تحتاج إلى مورد بشري يتمتع بتعليم ومهارات عالية، ويتعلم وتدريب مستمر لمواكبة التطور السريع في سوق العمل المعرفي. وقد أشارت الدراسة إلى عدد من سلبيات المنظومة التعليمية في العديد من الدول النامية- وفي مقدمتها الدول العربية- من أهمها أن نسق التعليم السائد في البلدان العربية ليس متجانساً، فهناك شريحة الأسر الفقيرة والتي تحصل على خدمة تعليمية في القطاع الحكومي غالباً ما تكون أقل جودة لكونها أقل تكلفة وربما تكون مجانية. وهناك شريحة أخرى تتسع باضطراد نتيجة لتردي التعليم العام، والمتمثلة بالتعليم الخاص وهو موجه لأبناء شريحة الأسر الغنية وفيه يكتسب الدارسون معارف ومهارات أفضل، وهو ما فطنت إليه العديد من الدول الآخذة في التقدم مثل كوريا الجنوبية مما دفعها إلى تحسين منظومة التعليم الحكومي بما لا يقل جودة عن التعليم الخاص.

### 5-10 دراسة (الأمم المتحدة، 2013):<sup>(13)</sup>

استعرضت الدراسة عدد من الآليات التي تبنتها بعض الدول النامية للحد من ظاهرة الإقصاء الاجتماعي وتوزيع منافع النمو بالتساوي من أجل تحسين معدلات النمو، وذلك من خلال اعتماد استراتيجية إعادة التوزيع وصياغة سياسات فاعلة لمنع تواصل تأثير عدم المساواة عبر الأجيال. وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين عدم المساواة في الدخل وعدم العدالة في

<sup>(13)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدم بشري في عالم متنوع نهضة الجنوب، تقرير التنمية البشرية 2013، متاح على: <http://www.un.org>

التحصيل العلمي، والذي ينتقل بشكل تراكمي من جيل إلى آخر، كما حدث في كل من شيلي والمكسيك حيث تقلصت الفرص المتاحة للأفراد ذوي الدخل المحدود، والذين يعتمد أداؤهم في المجتمع على خصائص أساسية خارجة عن سيطرتهم ويصعب حل هذه المشكلة خاصة في المجتمعات غير المتجانسة، حيث إن أفراد الفئات المحرومة يواجهون صعوبة كبيرة في التقدم العلمي. وتستمر عدم المساواة والإقصاء عندما يعجز ضحايا الإقصاء وذوو الدخل المنخفض عن إعلاء صوتهم للمطالبة بالإصلاح. ولذلك توصي الدراسة بالعمل على تحقيق المزيد من المساواة والعدالة كضرورة من ضرورات التقدم البشري المستدام.

### 5-11 دراسة (فضل الله، 2014): (14)

أوضحت الدراسة أن التوسع في التعليم له أثران متضاربان على توزيع الدخل. فمن جهة تزيد مكاسب العاملين الأكثر تعليماً مقارنة بغيرهم مما يعمل على زيادة التفاوتات الداخلية، ومن جهة ثانية تنكمش دخول عمال المعرفة بسبب عرض أعداد متزايدة منهم مقارنة بالطلب عليهم. ووفقاً للدراسة فإن التجارب الدولية بصفة عامة تظهر أن التعليم يسهم إيجابياً في تقليص فجوة الدخل على الصعيد العالمي. كذلك أظهرت التجارب أن العديد من الدول النامية تمكنت من تقليص فجوة رأس المال البشري التي تفصلها عن الدول الأكثر تقدماً بسرعة قياسية مقارنة بالأداء البطيء على صعيد فجوة الرأسمال المادي. واستعانت الدراسة بنموذج كوريا الجنوبية - كمثال للدول التي تمكنت من مضاعفة ناتج الفرد فيها إحدى عشرة مرة بين عامي 1960، 2003 بفضل مساهمة المدخلات المعرفية والتعليمية. كذلك أشارت الدراسة إلى سلبيات تباين توزيع التعليم بين الفئات والمناطق، حيث يرتبط التكافؤ في فرص التحصيل العلمي بمرود إيجابي على معدلات النمو ومستويات التنمية البشرية، ومن ثم يؤدي الاستثمار في التعليم إلى تحسين عدالة توزيع الدخل وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

## 1- الإطار النظري للبحث

### 6-1 مفهوم العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها

تعددت المفاهيم النظرية لمصطلح "العدالة الاجتماعية" بتعدد الأدبيات التي تناولت ذلك الموضوع على اختلاف توجهاتها وأيدولوجياتها إلا أن القاسم المشترك بين تلك التوجهات هو تعريف العدالة الاجتماعية على أنها نظام اقتصادي، اجتماعي يهدف إلى تقليل التفاوتات الاقتصادية

(14) عبد الحليم فضل الله، كلفة التعليم العالي وفاعليته التنموية: دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة والعدالة التوزيعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٤٢ العددان ٦٧ - ٦٨، صيف- خريف ٢٠١٤، ص 39-57.

والاجتماعية بين طبقات المجتمع بما يكفل تماسك بنية المجتمع واستدامة النمو الاقتصادي، فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي. وتستند العدالة الاجتماعية إلى عدد من **المرتكزات، من أهمها:** (15)

- 1- **العدالة النسبية:** وتتمثل في تناسب الفروق في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل والثروة مع الفروق الفردية بين هؤلاء الأفراد سواء في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه تلك الأعمال من مهارات، وتأهيل علمي وخبرة. وينبغي أن تكون الفروق بين أفراد المجتمع في الدخل والثروة أو في غيرها من المكاسب مقبولة اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير موضوعية متوافق عليها اجتماعياً. وقد ذهب البعض إلى القول بأن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن، كما يجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة في الحقوق والواجبات، والتكافؤ في الفرص، وهو ما يرتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الفرص، وتمكين الأفراد من الاستفادة منها والتنافس عليها منافسة عادلة ومكافئة.
- 2- **العدالة التوزيعية:** وتعني التوزيع العادل للموارد والأعباء، ويتم ذلك من خلال هيكل الأجور ونظم الدعم الحكومي والضرائب والتحويلات وتوفير الخدمات العامة ونظم الضمان الاجتماعي. وكذلك التدخل من خلال سياسات إعادة التوزيع لتقليل حدة التفاوتات في توزيع الدخل والثروات حال الحاجة إلى ذلك.

- 3- **العدالة التشاركية:** بمعنى تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال إتاحة الخدمات التعليمية والصحية بصورة متكافئة للأفراد وتوفيرها للغئات الأقل دخلاً مع تيسير وصولهم إليها. وكذلك توفير فرص العمل اللازمة سواء لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البيئة الاقتصادية وتيسير بيئة الأعمال بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص ويعمل على رفع مستوى التشغيل وتمكين الأفراد من المشاركة في العملية التنموية.

ويشمل الإطار النظري لمفهوم العدالة ثلاثة عناصر أساسية:

- **عدالة أفقية:** وتعني المعاملة المتساوية لمن هم في فئة متساوية من حيث القدرات والمهارات كنزوع أعباء وعائد التنمية بشكل متساوي على أبناء الجيل الواحد.
- **عدالة رأسية:** وتعكس اختلاف المعاملة لغير المتساويين من حيث القدرات والمهارات من أبناء الجيل الواحد.

(15) أحمد السيد النجار، "الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2012، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة 2012، ص 119.

- عدالة ما بين الأجيال: وهي التي تجمع بين المفهومين السابقين حيث يتم تحقيق المساواة بين الأجيال المختلفة، التي تحمل أعباء التنمية ومكاسبها فضلاً عن تحقيق التوزيع العادل للموارد بين تلك الأجيال.

## 6-2 البعد الاقتصادي للعدالة الاجتماعية:

تمثل التغيرات التكنولوجية المتسارعة أحد دعائم النظام الاقتصادي العالمي. ورغم ما نجم عن ثورة تكنولوجيا المعلومات من تحسينات في الإنتاجية والرفاهية، إلا أنها في المقابل رفعت من مستويات عدم المساواة في الدخل، وانعكست سلباً على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. ومرد ذلك ما أسفرت عنه التغيرات التكنولوجية من تغيرات في الفن الإنتاجي لصالح السلع كثيفة عنصر العمل من شأنها زيادة الطلب على رأس المال والعمالة الماهرة مقابل انخفاض حاجة المنتجين للعمالة منخفضة المهارة. وقد أوضحت الدراسات أن التغيرات التكنولوجية خلال العقدين الأخيرين تقسر نحو ثلثي تفاوت الدخل ما بين 90%، 10% من شريحتي سكان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أيضاً، كانت التجارة ضمن أسباب أخرى تدفع نحو تدهور العدالة الاجتماعية وزيادة عدم المساواة. فعلى الرغم من أن تدفقات التجارة كانت محركاً للنمو في العديد من الدول من خلال رفع الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية، إلا أنها كانت أيضاً سبباً في ارتفاع معدلات استخدام التكنولوجيا في إنتاج السلع والخدمات، وهو ما أدى إلى زيادة حدة التفاوت وعدم المساواة بين فئات المجتمع في الدول المتقدمة. وفي المقابل، كان الأمر مختلفاً بالنسبة لأغلب الدول النامية، حيث أسفرت زيادة التدفقات التجارية عن تقليل التفاوتات في الدخل، لاسيما مع تنشيط الطلب الكلي من خلال زيادة أجور العمال والطلب على العمالة منخفضة المهارة.<sup>(16)</sup>

من جهة أخرى، ينطوي انخفاض التفاوتات الداخلية وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل على زيادات نسبية في دخول الفئات الأقل دخلاً في المجتمع. ونظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى تلك الفئات، يتم ترجمة الزيادة في دخول تلك الفئات إلى طلب فعال على السلع والخدمات، وهو ما يحفز على الاستثمار وإقامة المشروعات؛ لإشباع الطلب الكلي المتزايد من خلال زيادة الإنتاج وتوظيف عمال جدد وتوزيع الدخل الناجمة عليهم، والتي تتحول بدورها إلى طلب فعال على السلع والخدمات.. وهكذا على نحو يكفل عملية تنمية اقتصادية مستدامة. وهذا يعني أن العدالة الاجتماعية تمثل شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي المتواصل بقدر ما هي دعماً أساسياً للاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

<sup>(16)</sup> Alan Thomas, Meanings and Views of Development, Poverty and development into the 21<sup>st</sup> century, Oxford University Press 2000, pp.78-79.

وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1990-2012) ارتفاعاً ملحوظاً في تفاوت الدخل في أغلب اقتصادات الدول المتقدمة حيث يستحوذ 1% من السكان على 10% من إجمالي الدخل. ومن ثم واجهت الطبقة المتوسطة في البلدان المتقدمة ضغوطاً متزايدة حيث انخفض نصيب تلك الطبقة من دخول العمل التي تمثل المصدر الأساسي لدخول غالبية الأسر. ويمكن تفسير انخفاض حصة الطبقة الوسطى من دخول العمل، في اقتصادات العالم المتقدم بتناقص حصة الوظائف ذات المهارة المتوسطة من إجمالي قوة العمل، وذلك على حساب ارتفاع تمثيل الوظائف منخفضة المهارة وعالية المهارة. بينما في الدول النامية والناشئة، يعكس انخفاض دخول الطبقة المتوسطة مشكلة "تركز الدخل". فعلى سبيل المثال، يتركز أكثر من ثلث الثروة الإجمالية بالvcين في شريحة سكانية مدها 1%. كذلك عند قياس التفاوتات في الثروة تبين أن أكثر من نصف ثروة العالم- والتي تقدر بنحو 110 تريليون دولار- يستحوذ عليها 1% فقط من السكان.

وفيما يتعلق بالعدالة في توزيع الفرص، وتحقيق التكافؤ في الحصول على الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات المالية تشير تجارب الدول النامية خلال الفترة (2010-2012) إلى زيادة عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية بين مختلف شرائح الدخل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وعلى مستوى الخدمات التعليمية، أظهر مؤشر جيني للتعليم (2000-2012) هبوطاً ملحوظاً في الدول النامية، وهو ما يعني أنه رغم تمكن الطبقات الفقيرة على نحو ما من الحصول على الخدمات التعليمية، فإن شرائح سكانية من منخفضي الدخل- أو حتى الطبقات المتوسطة- ظلت لا تستطيع الحصول على الخدمات التعليمية، وهو ما يرجع جزئياً إلى التحيز في مخصصات الإنفاق العام. وبالنسبة للخدمات المالية، كانت التفاوتات أكثر حدة فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية عنها عبر مستويات الدخل داخل البلد الواحد، فأكثر من 80% من البالغين في الاقتصادات المتقدمة لديهم حسابات في المؤسسات المالية الرسمية، بمعدل مرتين أكثر من البالغين في الاقتصادات النامية.

### 6-3 العلاقة بين التعليم والعدالة في توزيع الدخل

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990) تتطوي التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد بما يكفل لهم حياة مديدة وصحية، ويمكنهم من اكتساب العلم والمعرفة والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.<sup>(17)</sup>

وقد اتسعت خيارات التنمية البشرية لتشمل توفير مناخ ملائم قوامه الحرية والعدالة والتميز والاستمرارية، بالإضافة إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي.. وغيرها من الخيارات التي تتفاوت من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى.<sup>(18)</sup>

<sup>(17)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1991، ص27، متاح على الرابط: [www.undp.org](http://www.undp.org)

وتتضمن تنمية العنصر البشري التركيز على جودة التعليم والتدريب، وتطوير أنماط التفكير والسلوك، وتفعيل مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار، وكذلك منح مزيد من الاهتمام للعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الأفراد وزيادة قدراتهم ومهاراتهم بهدف زيادة مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.<sup>(19)</sup>

وتؤدي سياسات التنمية البشرية- وفي مقدمتها سياسات التعليم والتدريب والرعاية الصحية- إلى رفع كفاءة العنصر البشري وإكسابه المعارف والمهارات والقدرات التي تجعله قادراً على أداء الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع حيث أكدت الدراسات التطبيقية للبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على أن الاهتمام بسياسات التنمية البشرية- وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالتعليم والتدريب- يؤثر إيجابياً في مهارات الأفراد وإنتاجيتهم، وهو ما من شأنه زيادة الدخل، وإعادة توزيعها على نحو يكفل العدالة والمساواة الاقتصادية في كل من الدول المتقدمة والنامية.<sup>(20)</sup>

ووفقاً للمدخل الاقتصادي والاجتماعي لتفسير اتجاهات توزيع الدخل في ضوء تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية والمؤسسية يعد التعليم من أكثر المتغيرات تأثيراً على عدالة توزيع الدخل، يليه عوامل أخرى مثل تدخل الدولة اقتصادياً وقوة النقابات العمالية والمهنية وغيرها.<sup>(21)</sup>

وينعكس نمط توزيع الفرص على تكوين رأس المال البشري في المجتمع، حيث تتزايد أهمية تحقيق التوزيع العادل للفرص التعليمية من خلال ما سيواكب ذلك من تحسن هيكل رأس المال البشري إلى جانب التحسن الكمي والنوعي في هيكل عرض سوق العمل، وبالتالي تحسن هيكل توزيع الدخل ما يؤدي في النهاية إلى تحقق مستوى أعلى من الرفاهة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في المجتمع. كما يعد التعليم عاملاً رئيسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية، فاقنصار الفرص التعليمية على الفئات الأعلى دخلاً من شأنه تعميق التفاوتات الطبقيّة واستدامتها، في حين أن التوسع في إتاحة التعليم من خلال زيادة الإنفاق العام على تعليم الفئات الأقل دخلاً وتقديم الخدمات التعليمية الجيدة مع تيسير وصولهم إليها يؤدي إلى تراجع فجوة الأجور بين العاملين المهرة والعاملين منخفضي المهارة.<sup>(22)</sup>

(18) مجدة إمام، التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي: دراسة سوسولوجية للمؤشرات الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2007، ص 8.

(19) منظمة العمل العربية، "تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة"، مؤتمر العمل العربي، القاهرة، 1999.

(20) George P., Returns to Investment in Education: A Global Update, World Bank Policy, Research Working Papers, WPS No.1067, 1993, P.9.

(21) Irma A. and Nobuhiko F., Income Inequality and Development During the 1980s, Indian Economic Review, New Series, Vol. 27, 1992, PP.17-18.

(22) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد 2015، الدورة الحادية والستون لمجلس التجارة والتنمية، 2014 متاح على الرابط: <http://unctad.org>



كذلك لا يمكن تجاهل دور التعليم في تعزيز المشاركة السياسية، وتنمية الوعي الاجتماعي والسياسي، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتقليل التفاوتات الناتجة عن النوع الاجتماعي، فضلاً عن محاربة الفساد، وتعزيز المساءلة، وتقليل الظلم الاجتماعي، وسد الفجوة النوعية وتعزيز المهارات وهو ما يدفع بدوره نحو تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية.

## 2- الإطار التطبيقي للبحث

### 7-1 تحليل المؤشرات الاقتصادية في كوريا الجنوبية

يمكن تحليل المؤشرات الاقتصادية في كوريا الجنوبية على مرحلتين:

1- مرحلة ما قبل الأزمة المالية (1962-1996)

2- مرحلة الأزمة المالية وما بعدها (1997-2015)

### أولاً: مرحلة ما قبل الأزمة المالية (1962-1996)

بدأت مسيرة التنمية في كوريا الجنوبية منذ بداية الستينيات من القرن العشرين حيث حقق الاقتصاد الكوري معدل نمو سنوي قدره (7.1%) خلال الفترة (1962-1996)، كما ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 87 دولار عام 1962 إلى 10076 دولار عام 1996. وقد شهدت تلك الفترة زيادات متتالية في حجم الصادرات والاستثمارات الناتجة عن زيادة الطلب الخارجي على السلع الكورية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الاستثمارات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تم تمويل معظمها من المدخرات المحلية. ويمكن إرجاع ذلك إلى تبني حزمة متكاملة من السياسات تركز على محورين أساسيين:

1- إحلل الواردات، وتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير، تزامناً مع تقييد المنافسة الأجنبية أو منعها؛ لتشجيع الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات، فضلاً عن تقديم التسهيلات اللازمة للصناعات الرائدة وإقامة التشابكات الأمامية والخلفية بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2- السيطرة على السوق وتوجيهه بما يحقق الأهداف التنموية من خلال تدخل الدولة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي بهدف دفع الاستثمار والصناعات والصادرات في المسارات المرغوبة، وذلك عن طريق التدخلات الانتقائية التي تركز على صناعة بعينها أو قطاع بذاته دون أن يتعارض ذلك مع إعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، وتعظيم مساهمته في التنمية الاقتصادية.

ورغم تحسّن مؤشرات الاقتصاد الكوري الجنوبي خلال تلك الفترة، إلا أن السياسات المتبعة لم تتجح في تحقيق التوازن بين سياسات التنمية الاقتصادية وسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية، وهو ما انعكس سلباً على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية. فبرغم ارتفاع معدلات التنمية

الاقتصادية خلال تلك الفترة، إلا أن تلك المعدلات لم تكن كافية لامتصاص فائض العرض في سوق العمل، حيث اتسمت كوريا في تلك الفترة بالوفرة النسبية لعنصر العمل، وارتفاع معدلات النمو السكاني مقابل الندرة النسبية للموارد الطبيعية، وهو ما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم انخفاض الأجور. وقد لجأت الحكومة الكورية إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمل وذات الأجر المنخفض واتخذت مجموعة من الإجراءات؛ لضمان استغلال هذه الميزة لفترة طويلة منها ما يلي: (23)

1- توفير الغذاء الضروري بأسعار منخفضة وتطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشي الوقوع في التضخم من أجل المحافظة على معدل الأجر الحقيقي.

2- إلغاء النقابات العمالية مما أسفر عن حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.

3- عدم فرض قوانين للحد الأدنى من الأجور والتساهل في تطبيق ساعات العمل.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض متوسط أجر العامل مقارنة بباقي دول العالم، وبالتالي فإن تكاليف المنتجات الصناعية كانت منخفضة جداً، إلا أن ذلك قد أسفر عن تدهور دخول الفئة العريضة من العمال، وانعكس سلباً على العدالة الاجتماعية خاصة في ظل القمع المستمر للحركات العمالية وضعف منظمات المجتمع المدني وغياب الديمقراطية. وقد سعت كوريا الجنوبية منذ بداية التسعينيات إلى إصلاح السياسة الاجتماعية والخلل في هيكل توزيع الدخل من خلال زيادة الإنفاق على دعم السلع الضرورية وإعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي الحكومي، وهو ما أسفر عن انخفاض معدل الفقر في المجتمع الكوري الجنوبي بنسبة 20% خلال الفترة (1990-1996) ليصل إلى 9% من إجمالي السكان. كذلك أسفرت الإصلاحات في سوق العمل وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني عن انخفاض معدل البطالة إلى 2% بنهاية عام 1996.

### ثانياً: مرحلة الأزمة المالية وما بعدها (1997 - 2015)

تزامنت التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية مع تزايد الحاجة إلى استيراد مستلزمات الإنتاج من المواد الخام، ومصادر الطاقة- والتي تعاني كوريا من الندرة النسبية فيها- مما أدى إلى تزايد عجز الميزان التجاري وحجم الدين الخارجي. وفي النصف الثاني من عام 1997م شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهياراً كبيراً حيث سجلت أسعار الأسهم معدلات منخفضة جداً. وقد

(23) رمزي زكي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق 2000، ص23.

بدأت الأزمة في تايلاند ثم انتقلت إلى باقي دول المنطقة، ومنها كوريا الجنوبية، حيث انخفض مؤشر كوريا الجنوبية بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عام، وانخفضت معه مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة دون أن يكون هذا الانهيار مُتوقَّعًا بهذه الدرجة والسرعة نظراً لتمتع هذه الدول بمعدلات نمو مرتفعة وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصاداتها في الأسواق العالمية. ولذلك فقد سادت توقعات بانخفاض قيمة العملات المحلية لتلك الدول. وفي كوريا الجنوبية دفعت الأزمة الكثيرين من المتعاملين في سوق الأوراق المالية وسوق الصرف الأجنبي إلى بيع الأصول المالية وشراء الدولار من السوق المحلي والخروج به من كوريا. ولم تقلح جهود البنك المركزي لهذه الدول في إيقاف تدهور العملة المحلية (الوان الكوري) رغم الكميات الكبيرة من الدولار، التي تم ضخها في أسواق الصرف المحلية. وبعد استنزاف الاحتياطيات الأجنبية اضطر البنك المركزي إلى التخلي عن ربط اليوان الكوري بالدولار. وفي خلال شهرين - من أكتوبر إلى ديسمبر 1997 - كان الوان الكوري قد فقد أكثر من 20% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي، كما وصلت تلك النسبة إلى 45.9% عام 1998. كذلك تراجع الاحتياطي من العملات الأجنبية القابلة للاستخدام إلى 6 مليار دولار (بعد أن كان 22.5 مليار دولار في نهاية أكتوبر). كما أسفرت تداعيات الأزمة عن انكماش الاقتصاد بنسبة 6.7%، وانخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية من 484.57 مليار دولار عام 1996 إلى 442.543 مليار دولار عام 1997، وبالتالي انخفض متوسط دخل الفرد من 10686 دولار إلى 9677 دولار في نفس الفترة. كما انخفضت نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 38% عام 1994 إلى 20.9% عام 1998. وقد انعكس ذلك التراجع في مؤشرات الاقتصاد الكوري سلباً على العدالة الاجتماعية. فبعد انخفاض معدل الفقر في كوريا الجنوبية بنسبة 20% خلال الفترة (1990 - 1997) ارتفع هذا المعدل نتيجة للأزمة من 9% من إجمالي السكان عام 1997 إلى 19.2% عام 1998، وارتفع معدل البطالة من 2% عام 1996 إلى 6.8% عام 1998 ثم إلى (8.4%) عام 1999.<sup>(24)</sup>

وكان النساء والشباب والعمال غير المهرة هم الأكثر تأثراً بفقد الوظائف، فقد ارتفعت البطالة بين النساء إلى ضعف معدلها بين الرجال كما تضاعف عدد العاطلين الذين تتراوح أعمارهم من (15-29) عاماً خلال الفترة (1998-97) بحيث وصل إلى 600 ألف شخص بعد أن كان 300 ألف شخص وزاد عدد العاطلين ثلاثة أضعاف بالنسبة للعمال غير المهرة إذ ارتفع من 1.7% إلى 5.4%.<sup>(25)</sup>

ويوضح الجدول التالي تدهور مؤشرات الاقتصاد الكوري في أعقاب الأزمة المالية 1997:

(24) World Bank, World Development Indicators, 1996-1999, <http://databank.worldbank.org/>

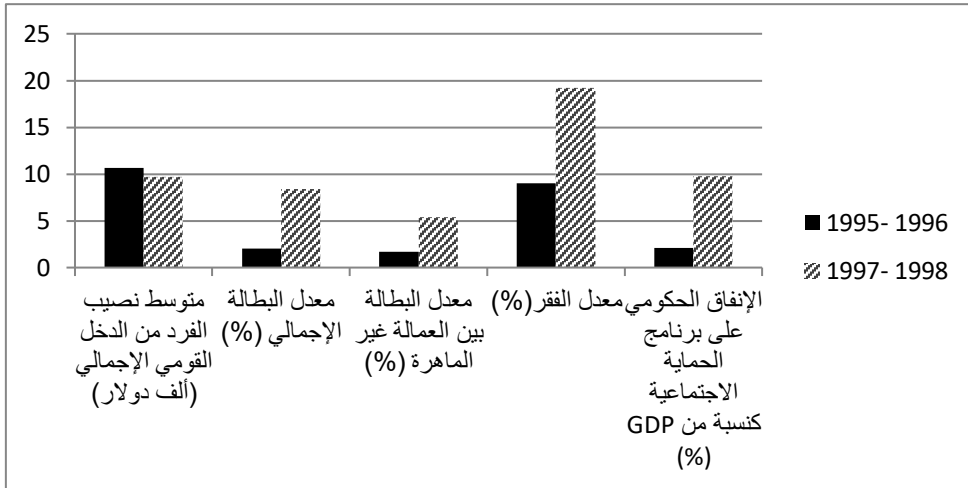
(25) Hassink, R., South Korea's Economic Miracle and Crisis: Explanations and Regional Consequences, European Planning Studies, Vol. 7, No.2, 1999, PP73-74.

## جدول رقم (1)

مؤشرات الاقتصاد الكوري عام (1997-1998) مقارنة بعام (1995-1996)

1998 - 1997	1996 - 1995	المؤشر
9.677	10.686	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (ألف دولار)
8.4	2	معدل البطالة الإجمالي (%)
5.4	1.7	معدل البطالة بين العمالة غير الماهرة (%)
19.2	9	معدل الفقر (%)
9.77	2.1	الإففاق الحكومي على برنامج الحماية الاجتماعية كنسبة من GDP (%)

Source: World Bank, World Development Indicators, 1996-1998, Available at: <http://databank.worldbank.org/>



شكل (1): مؤشرات الاقتصاد الكوري عام (1998-1997) مقارنة بعام (1996-1995)

المصدر: تم إعداد الشكل باستخدام بيانات الجدول رقم (1)

وقد لجأت حكومة كوريا الجنوبية عام 1998 إلى صندوق النقد الدولي ووقّعت معه اتفاقية للتمويل لمدة ثلاث سنوات بقيمة 21 مليار دولار. ولاستعادة ثقة السوق، استهدفت خطة الإصلاح تحسين وضع الحساب الجاري، وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية، واحتواء التضخم من خلال تطبيق سياسات نقدية وإجراءات ضريبية متشددة، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي وقطاع الشركات. وقد أدى ذلك إلى تحسن مستوى الاحتياطي القابل للاستخدام من العملات الأجنبية، وسجل اللوان الكوري ارتفاعاً معتدلاً مقابل الدولار مما شجع على توسيع نطاق

برنامج الإصلاحات الهيكلية ليشمل تحرير التجارة، وتعزيز شبكة الرعاية الاجتماعية، وزيادة المرونة في سوق العمل. كذلك تمّ تحرير سوق العمل حيث تم منح العمال نظام حماية اجتماعية، لتخفيف آثار البطالة كما تمّ منحهم عقود عمل مؤقتة، وكذلك تم إعطاء الحرية لنظام السوق لتحديد الأجور عبر العرض والطلب في محاولة للحد من البطالة. وفي عام 2004 جاءت كوريا في المرتبة العاشرة عالمياً وفقاً لإجمالي الناتج القومي، وفي المركز التاسع على مستوى الصادرات وأصبحت ثالث منتج لأشباه الموصلات، وسادس منتج للسيارات، وثامن منتج للأجهزة الرقمية وتاسع منتج للصلب والبتروكيماويات، كما احتلت المركز الثاني عشر عالمياً بالنسبة لأكبر الدول المصدرة في تجارة السلع بقيمة 253.9 مليار دولار بنسبة 2.8% من إجمالي صادرات العالم من السلع. وقد بلغت القيمة الاسمية للناتج القومي الكوري عام 2004 نحو 667.4 مليار دولار مقارنة مع 605.4 مليار دولار عام 2003. وبلغ الناتج القومي لكل فرد حوالي 12030 دولار في عام 2004 ووصل إلى 16900 دولار في نهاية 2005 وإلى 21068 دولار عام 2008، وبلغ الفائض في الميزان التجاري لكوريا الجنوبية في عام 2004 إلى 29.75 مليار دولار مقارنة مع 14.9 مليار دولار عام 2003. أما بالنسبة لحجم الاستثمار الكوري في الخارج فقد بلغ حجم الاستثمار الخارجي لكوريا في عام 2004 إلى حوالي 8 مليار دولار بزيادة بنسبة 36.8% عن عام 2003 كما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في الدولة حوالي 3 مليارات دولار بنهاية عام 2004 ثم 5 مليارات دولار بنهاية عام 2005. وبحلول عام 2010 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 1007 مليار دولار، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 21265 دولار أمريكي، كما بلغت قيمة الصادرات 466.3 مليار دولار، والواردات 417.9 مليار دولار ليصل الفائض في الميزان التجاري إلى 48.4 مليار دولار، أما احتياطات كوريا من العملات الأجنبية فقد تجاوزت 305 مليار دولار. وتواصل نمو الناتج الإجمالي المحلي لكوريا ليصل إلى 1.116 تريليون دولار عام 2012، كما بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد حوالي 29920 دولار لتصبح كوريا الجنوبية واحدة من بين أقوى 20 اقتصاد على مستوى العالم.<sup>(26)</sup>

## جدول رقم (2)

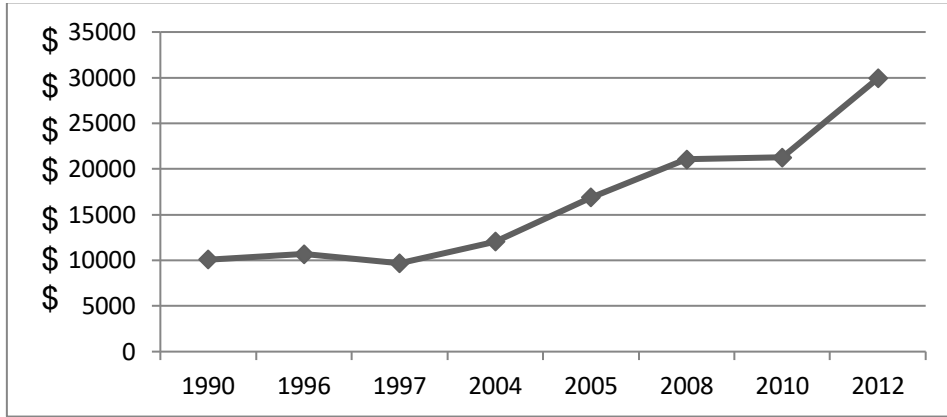
تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية 1990-2012 (USD)

السنة	القيمة بالدولار الأمريكي
1990	10076
1996	10686
1997	9677
2004	12030

<sup>(26)</sup> World Bank, World Development Indicators, 1990=2012, <http://databank.worldbank.org>

16900	2005
21068	2008
21265	2010
29920	2012

Source: World Bank, **World Development Indicators**, 1990- 2012, Available at: <http://databank.worldbank.org/>



شكل (2): تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2012-1990)

المصدر: تمَّ إعداد الشكل باستخدام بيانات الجدول (2)

أما فيما يتعلق بأهداف العدالة الاجتماعية، فقد واصلت كوريا تبنيها لسياسة اجتماعية متكاملة تركز إلى التعليم باعتباره المحور الأساسي والركيزة الأولى في الحد من التفاوتات الاجتماعية، خاصة في ظل الطفرة التنموية التي حققتها، والتي استلزمت التركيز على الجانب الاجتماعي في مواجهة التغيرات في توزيع الدخل المصاحبة للمعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي. وواكبت السياسة الاجتماعية الحديثة في كوريا عملية إصلاح السياسة الاقتصادية، حيث تزامن التركيز على عمليات التصنيع وحماية الصناعات المحلية مع سياسة اجتماعية عمالية جديدة لمواجهة حالات البطالة، كما كان هناك اهتمام كبير بسياسة التدريب والتأهيل لدخول الأفراد في أعمال جديدة. وزاد الاهتمام بالفئات الأقل دخلاً فتحسنت دخولهم تدريجياً، خاصة أن الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام 1997 كانت قد أظهرت أوجه القصور في السياسة الاجتماعية المتبعة آنذاك مما دفع إلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على برنامج الحماية الاجتماعية من 2.1% إلى 9.77% من إجمالي الناتج المحلي.

وقد أظهرت الإجراءات التي اتخذتها كوريا الجنوبية في أعقاب الأزمة الاقتصادية في التسعينات فاعلية السياسة الاجتماعية التي تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال عدد من الإجراءات، منها: (27)

- 1- استبدال برنامج المساعدة الاجتماعية باستهداف ضمان المستوى الأدنى للمعيشة.
- 2- توسيع نطاق إعانات التقاعد والبطالة
- 3- إصلاح الهيكل التنظيمي للتأمين الصحي
- 4- وضع آليات وأطر مؤسسية لسياسة اجتماعية متكاملة
- 5- تكييف السياسات الاجتماعية وفقاً للخصائص الاقتصادية والجغرافية والسياسية والثقافية

وقد أسفرت تلك الإجراءات عن تحقيق الاتساق بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية للعملية الإنمائية، كما ساعد التوافق بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص على تحديد حقوق كل جهة وواجباتها، بحيث تم إبرام عقد اجتماعي مقبول من جميع الأطراف بما يسمح بإقامة شراكات مستدامة من أجل التنمية تضم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع مراحل السياسة العامة. (28)

وفي دراسة أجريت عن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في كوريا الجنوبية خلال الفترة (1980- 2010) وُجد أن معامل الارتباط بين معامل جيني، كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعادل (- 0.702) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. (29)

ويعني ذلك وجود علاقة عكسية بين اللامساواة في توزيع الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة الدخل في كوريا خلال فترة الدراسة تزامنت مع زيادة المساواة في توزيع الدخل. (30)

(27) Stein Ringen, Taekyoon Kim and Jooha Lee, The Korean State and Social Policy, Oxford Scholarship Online, 2011. PP. 11-13, Available at: <http://www.oxfordscholarship.com>

(28) ESCWA, Transforming the development welfare state in the Republic of Korea, 2003. P.78.

(29) معامل جيني يعطي قياساً رقمياً لعدالة توزيع الدخل القومي، وتتنحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفراً عندما يكون توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع ويساوي الواحد الصحيح عندما يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. ومعامل جيني يعدُّ الأداة الرئيسية في قياس التفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء، من خلال تتبع التغيرات في الدخل لشرائح السكان أخذاً في الاعتبار التفاوتات في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، بناء على اختلاف فئات الدخل.

(30) A. Elbatran, The relation between income inequality and economic growth (Empirical study of a set of countries during the period (1980- 2010), Colledge of economics and managerial science, Palastine 2013, pp.61-63.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه رغم تراجع معامل جيني (الذي يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل) في مصر من 36.1% عام 2000 إلى 30.7% عام 2009، إلا أنه قد ارتفع مرة أخرى إلى 34.5% عام 2016، وهو ما يعد مؤشراً على تراجع العدالة في توزيع الدخل في مصر مؤخراً.<sup>(31)</sup>

**7-2 الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم في كل من كوريا الجنوبية ومصر**  
في التسعينيات ركزت أغلب دول جنوب شرق آسيا التي أطلق عليها "النمور الآسيوية" - وخاصة أندونيسيا وتايلاند - على السياسات الاقتصادية القائمة على مدخل "النمو أولاً"، إلا أن النمو الاقتصادي المتسارع أدى إلى تعميق الفوارق الاجتماعية، وزيادة التهميش وحصر الثروة في فئة قليلة. كذلك ركزت اقتصادات تلك البلدان في نموها على توليد فرص العمل دون الاهتمام بالحماية الاجتماعية للأعداد الكبيرة من العاطلين، مع انخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية المقدمة. وقد أبرزت الأزمة المالية الوجه السلبي لذلك النموذج، حيث عجزت أنظمة تلك الدول عن مواجهة الأزمة، خاصة في ظل تزايد أعداد العاطلين وعدم توافر شبكات ملائمة للضمان الاجتماعي مما أدى إلى تقادم التفاوتات الدخلية.

وقد أولت كوريا الجنوبية اهتماماً كبيراً للأبعاد الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تركيزها على تنمية الموارد البشرية المتاحة لديها واستثمارها، خاصة في ظل مشكلة نقص الموارد المادية التي تواجهها. وتقدم التطورات في قيمة دليل التنمية البشرية في كوريا الجنوبية خلال الفترة من 1990 حتى الآن، مؤشراً على الاهتمام الذي أولته تلك الدولة لسياسات التنمية البشرية، حيث احتلت كوريا الجنوبية المرتبة السابعة عشر من بين 188 دولة يشتمل عليها تقرير التنمية البشرية عام 2014، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:-

### جدول رقم (3)

تطور دليل التنمية البشرية في كوريا الجنوبية خلال الفترة (1990 - 2015)

السنة	قيمة HDI
1990	0.73
1995	0.81
2000	0.81

<sup>(31)</sup> World Bank, World Development Indicators, <http://databank.worldbank.org>



0.85	2005
0.88	2010
0.91	2015

Source: UNDP, Human Development Report, 2012-2015, Available at: <http://www.undp.org>

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2013 إلى أن كوريا الجنوبية تمثل واحدة من أكثر خمس دول في العالم استطاعت تحويل الزيادة في الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه إلى مكاسب في التنمية البشرية، وذلك باستخدام دليل التنمية البشرية المعدل بعامل اللامساواة (IHDI).<sup>(32)</sup> ويوضح الجدول التالي مقارنة بين مؤشرات التنمية البشرية في كل من مصر وكوريا الجنوبية عام 2014:

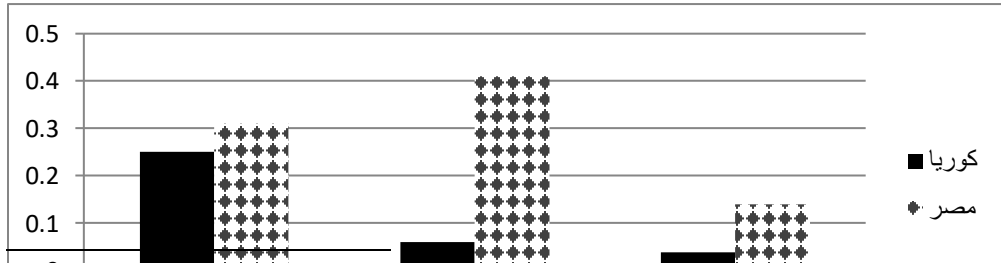
#### جدول رقم (4)

#### مؤشرات التنمية البشرية في مصر وكوريا الجنوبية 2014

مصر	كوريا الجنوبية	المؤشر
108	17	الترتيب العالمي من حيث قيمة دليل التنمية البشرية
0.690	0.899	قيمة دليل التنمية البشرية HDI
0.524	0.751	دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة في الدخل IHDI
24	16.4	الخسارة في HDI نتيجة عدم المساواة في الدخل (%)
0.351	0.644	دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة في التعليم
50.8	25.5	الخسارة في HDI نتيجة عدم المساواة في التعليم (%)
0.23	0.16	معامل عدم المساواة البشرية
0.31	0.25	معامل عدم المساواة في الدخل (جيني للدخل)
0.41	0.26	معامل عدم المساواة في التعليم (جيني للتعليم)
0.14	0.039	معامل عدم المساواة في الرعاية الصحية (جيني للصحة)

Source: UN, United Nations Development Program, Human Development Reports, 2015 Available at: <http://hdr.undp.org/en/2015-report>

ويشير الجدول السابق إلى أن الفرق في معامل اللامساواة في التعليم بين مصر وكوريا (0.15) أكبر نسبياً من التفاوتات في كل من معامل اللامساواة في الدخل (0.06) ومعامل اللامساواة في الرعاية الصحية (0.10)، وهو ما يعكس الاختلافات في الأهمية النسبية لسياسات التعليم بين الدولتين.



(32) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013، متاح على: <http://hdr.undp.org> ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة يأخذ في الاعتبار توزيع مؤشر التنمية البشرية على العباد العمر المتوقع (مؤشر الرعاية الصحية) والرعاية الصحية (المؤشر التعليمي) ومتوسط الدخل (المؤشر الاقتصادي) وعند غياب عدم المساواة (تحقيق العدالة) يتساوى دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة مع دليل التنمية البشرية، وكلما اتسع الفارق بينهما يشير إلى زيادة عدم المساواة.

شكل (3): مؤشرات اللامساواة في التنمية البشرية في مصر وكوريا الجنوبية 2014

المصدر: تم إعداد الشكل باستخدام بيانات الجدول رقم (3)

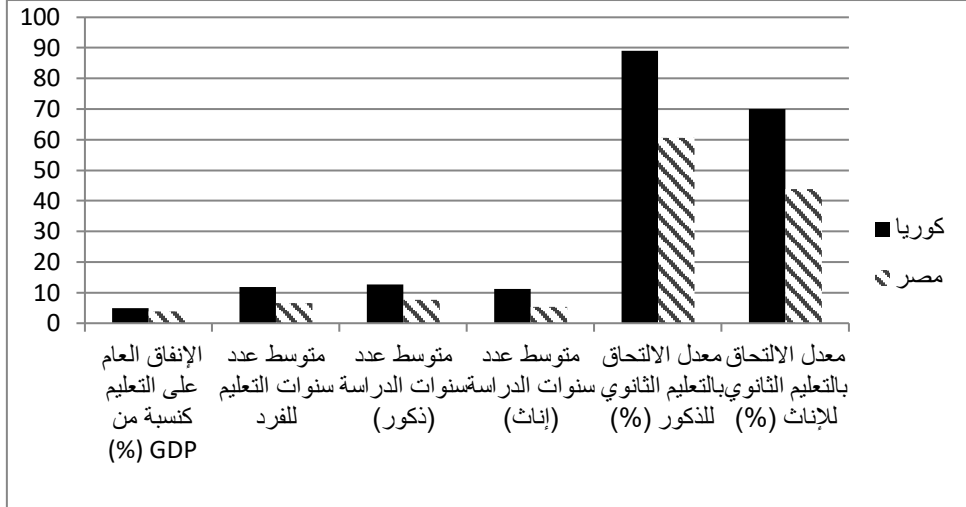
وتعكس الفروق في مؤشرات التعليم بين مصر وكوريا الاختلافات بين الدولتين، سواء فيما يتعلق بالأهمية النسبية للتعليم في سياسات التنمية البشرية أو بدرجة المساواة في إتاحة فرص التعليم بين المراحل التعليمية المختلفة وفيما بين الذكور والإناث فيما يعرف بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

### جدول رقم (5)

#### مؤشرات التعليم في مصر وكوريا الجنوبية عام 2014

مصر	كوريا	المؤشر
3.8	4.9	الإنفاق العام على التعليم كنسبة من GDP (%)
6.6	11.9	متوسط عدد سنوات التعليم للفرد
7.7	12.7	متوسط عدد سنوات الدراسة (ذكور)
5.4	11.2	متوسط عدد سنوات الدراسة (إناث)
60.6	89.1	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي للذكور (%)
43.9	70.1	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي للإناث (%)

Source: UNESCO, **Global Education Monitoring Report**, 2015, Available at: <http://en.unesco.org/>



شكل (4): مؤشرات التعليم في مصر وكوريا الجنوبية عام 2014

المصدر: تم إعداد الشكل من بيانات الجدول رقم (5)

ولا تقتصر التفاوتات بين مؤشرات مصر وكوريا الجنوبية على التعليم فقط، بل تتعدى ذلك إلى مختلف مؤشرات التنمية البشرية، فعلى سبيل المثال تمثل نسبة الإنفاق العام على الصحة في كوريا 7.2% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 5.1% في مصر عام 2014. وتنعكس التفاوتات في سياسات ومؤشرات التنمية البشرية- وفي مقدمتها التعليم- على درجة تحقق العدالة الاجتماعية في الدولة من خلال أثرها على كفاءة العنصر البشري والفرص التي يتيحها التعليم أمام الأفراد للالتحاق بسوق العمل وتحسين الدخل. ويمكن القول إن تحقق المزيد من العدالة في توزيع الدخل في المجتمع رهن ب إتاحة فرص وخدمات تعليمية متكافئة لمختلف طبقات وفئات المجتمع، وإلا فإن التفاوتات في الفرص التعليمية سواء بين الفئات الدخلية المختلفة أو على أساس النوع الاجتماعي في داخل نفس الفئة الدخلية سوف تؤدي إلى تعميق التفاوتات والإخلال بمبادئ العدالة الاجتماعية. وتشير بيانات الجدول التالي إلى انعكاسات التفاوتات في مؤشرات التعليم على النحو المشار إليه على معدلات النفاذ إلى سوق العمل ومعدلات الفقر متعدد الأبعاد في كل من مصر وكوريا الجنوبية عام 2014: (33)

(33) يتخذ الفقر أبعاداً متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم، ويستخدم لقياسه دليل الفقر المتعدد الأبعاد ويشير إلى نسبة السكان الذين يعانون أوجه الحرمان المتداخلة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة والخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي.. وغيرها.

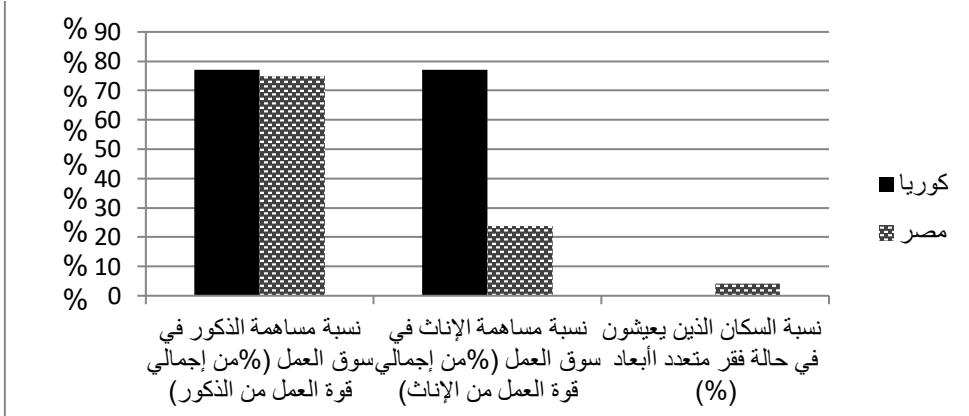
## جدول رقم (6)

## مؤشرات الفقر وفرص النفاذ إلى سوق العمل في مصر وكوريا 2014

مصر	كوريا	المؤشر
74.8	77.1	نسبة مساهمة الذكور في سوق العمل (% من إجمالي قوة العمل من الذكور)
23.7	77	نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل (% من إجمالي قوة العمل من الإناث)
4.2	0	نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد (%)

**Source: UNDP, Human Development Report. Multidimensional Poverty Index 2015, Available at: <http://hdr.undp.org/en/2015-report>**

وتعكس بيانات الجدول السابق التفاوت الكبير بين مصر وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بنسبة مساهمة الإناث في سوق العمل (77% في كوريا مقابل 23.7% في مصر). كما أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في كوريا يساوي الصفر نظراً للسياسة الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة الكورية منذ التسعينيات للحد من انعكاس التفاوتات في مستويات الدخل سلباً على المؤشرات الأخرى للعدالة الاجتماعية.



شكل (5): مؤشرات الفقر وفرص النفاذ إلى سوق العمل في مصر وكوريا 2014

المصدر: بيانات الجدول رقم (6)

### 7-3 محاور استراتيجية التعليم في كوريا الجنوبية

اهتمت كوريا الجنوبية بتسمية رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم، وتتركز أهم محاور استراتيجية التعليم في كوريا الجنوبية بعد أزمة التسعينيات فيما يلي:

1- التركيز على التعليم الابتدائي لبناء المهارات الأساسية وغرس قيم الانتماء والإبداع، حيث يعتمد النظام التعليمي في كوريا الجنوبية بصورة أساسية على إكساب المهارات وتعزيز القدرات الأساسية. فعلى سبيل المثال تعتمد مرحلة رياض الأطفال على تربية الأطفال وبناء أجسامهم وتنمية لغتهم وذكائهم وغرس قيم التكيف الاجتماعي في نفوسهم وسلوكهم. وتكون المرحلة الابتدائية في كوريا مرحلة إجبارية للجميع، ثم تأتي المرحلة المتوسطة لتكون إجبارية في بعض المناطق وخاصة مناطق صيد الأسماك والمناطق الزراعية.

2- توجيه النسبة الأكبر من التمويل العام المخصص لمرحلة التعليم فوق المتوسط (التعليم الثانوي) إلى إكساب الطلاب المهارات الفنية لرفع كفاءتهم بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل. ورغم أن تلك المرحلة غير ملزمة وغير مجانية إلا أن نسبة التحاق من أنها المرحلة المتوسطة، والتحقوا بالثانوية تصل إلى 94% من الطلاب، وهو ما يمكن إرجاعه إلى المرونة التي توفرها برامج المرحلة الثانوية (أكاديمي- فني- مهني- تعليم عن بعد..)، إضافة إلى ما تنطوي عليه تلك المرحلة الثانوية من إعداد تعليمي ومهاري وحياتي للفرد.

3- إعداد مناهج ومقررات دراسية تتسق مع أهداف المرحلة، ففي المرحلة الابتدائية يدرس الطلاب مقررات:

التربية من أجل الأمانة، التربية من أجل حياة ذات معنى، التربية من أجل التمتع بالحياة، التربية الخلقية، التربية الرياضية، الأنشطة الحرفية، والنشاطات اللاصفية (الحرية).<sup>(34)</sup> وهذه النشاطات بطبيعتها الحال قادرة- إلى جانب تعليم اللغة والحساب والدراسات الاجتماعية- على بناء الشخصية المبدعة والمتميزة أخلاقياً. وهذه المناهج يتم دراستها خلال عام دراسي تصل أيامه في حدها الأدنى إلى مائتين وعشرين يوماً مما يؤدي إلى آثار إيجابية بعيدة المدى تتمثل في امتلاك الطلاب للمعلومات والمهارات والمعارف الأساسية. وترتبط سياسات التعليم العالي في كوريا الجنوبية بأهداف التنمية الاقتصادية من خلال استهداف تعزيز القدرات التنافسية الدولية وزيادة فرص توظيف الخريجين، خاصة في مجال الإنتاج والصناعة، بالإضافة إلى الحرص على تبادل المعارف والخبرات بين كل من المؤسسات التعليمية وسوق العمل.<sup>(35)</sup>

<sup>(34)</sup> Nick Clark, An Overview of Education in South Korea, World Education News & Reviews (WENR), 2013, PP.11-12. <http://wenr.wes.org/>

<sup>(35)</sup> Pundy Pillay, Linking higher education and economic development, Centre for higher education transformation, 2010, P.77. <http://chet.org.za/>

4- يرتبط تطوير التعليم في كوريا الجنوبية بجهاز متخصص هو المعهد الكوري للمناهج والتقويم والتطوير التربوي، والذي يرتبط مباشرة برئيس الوزراء ويخضع لمبدأ عدم المركزية للمؤسسات القائمة على التعليم بما يتناسب واتخاذ القرارات التربوية الملائمة. ويكون وزير التربية والتعليم في كوريا هو نفسه نائب رئيس الوزراء، وأعيدت تسمية وزارة التربية والتعليم لتصبح «وزارة التربية والموارد البشرية»، ويكون في قمة الجهاز الإداري لكل مدرسة مديراً مسؤولاً لا يصل إلى هذه الدرجة إلا إذا أمضى خمسة وعشرين عاماً في مهنة التعليم؛ للإفادة من خبراته المتراكمة في رفع كفاءة العملية التعليمية. ويزيد من فاعلية المدرسة في أداء وظيفتها أنه يخصص للتعليم حوالي 21% من الموازنة العامة للدولة. يضاف إلى ذلك تفعيل الاستفادة من الميزات النسبية للدول الأخرى، وذلك من خلال استيراد الخدمات التعليمية ذات الأداء المرتفع من مناهج تدريسية وأساليب تدريبية ومعلمين ذوي كفاءة مرتفعة، خاصة في المجالات المتطورة مهنيًا وتقنيًا.

5- اعتماد برامج لتدريب المعلمين في مجال الإرشاد والصحة العقلية، والتوجيه والإرشاد الطلابي. وتتضمن هذه البرامج مقررات تتعلق بسلوك الإنسان، أسس التوجيه والإرشاد، علم نفس النمو، والاختبارات والمقاييس النفسية، وذلك بهدف مساعدة الطلاب على حسن التكيف وحل مشكلاتهم بما يكفل الاستفادة القصوى من مواهبهم وقدراتهم، فضلاً عن تشجيع روح التعاون بين الطلاب من خلال النشاطات المختلفة. ولكي يتم استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب للتعليم المهني ركزت برامج الإرشاد على أهمية العمل المهني من منطلق كونه أساس التنمية الاقتصادية تزامناً مع بناء معاهد متقدمة للتعليم المهني وتزويدها بما تحتاجه من وسائل تعليمية ومرافق رياضية. وعلى الرغم من هذه الجهود استمرت النظرة للتعليم الثانوي الأكاديمي على أنه أعلى معنوياً من التعليم المهني، وظلت معاهد التعليم المهني تعاني من قلة الإقبال عليها ثم تغيرت تلك النظرة بمرور الوقت، حيث شهدت برامج التوجيه والإرشاد الطلابي في كوريا تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي، وهو ما انعكس إيجابياً على عوائد العملية التعليمية، وساعد على تفعيل دور الاستثمار في التعليم على كل من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

6- ركزت استراتيجيات التعليم العالي في كوريا الجنوبية على تطوير المقررات الدراسية في مجال العلوم والرياضيات والهندسة؛ لتشتمل بشكل أساسي على المهارات التقنية والمهنية اللازمة لملاحقة التطورات السريعة في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجية وللحاق بركب اقتصادات المعرفة. ورغم ما تواجهه كوريا الجنوبية من عجز في الموارد المادية، إلا أنها استطاعت التغلب على تلك المشكلة من خلال الاعتماد على المعرفة في بناء اقتصادها والتركيز على الصناعات

المتطورة، التي لا تتطلب مواد أولية كثيرة لكنها تتطلب مستويات تعليمية متميزة مثل صناعة الإلكترونيات والاتصالات وصناعة السيارات والكيماويات وبناء السفن والصلب... وغيرها، ارتباطاً بانتهاج سياسات لتعليم موازي يركز على العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية. وتشير نتائج «البرنامج العالمي لتقييم الطلبة» لعام 2014 أن كوريا الجنوبية احتلت المراكز الأولى بين الدول الديمقراطية الصناعية الثلاث والأربعين ضمن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في مواد الرياضيات والقراءة والعلوم؛ لتسبق دول الجوار الإقليمي كالصين وسنغافورة وتايوان، بل تتجاوز حتى فنلندا التي جاءت في المرتبة الخامسة رغم سمعتها العالمية المعروفة في التعليم.<sup>(36)</sup>

7- فيما يتعلق بتمويل التعليم، منحت الحكومة الكورية الجنوبية موازنة التعليم الأولية بين بنود الموازنة العامة، حيث تجاوز الإنفاق الحكومي على التعليم 20% من إجمالي الإنفاق في الموازنة خلال فترة التسعينيات وما بعدها. إلا أن الاحتياجات التمويلية الضخمة للتوسع في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات بهدف استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب دون الإخلال بجودة العملية التعليمية قد دفعت الحكومة الكورية إلى تشجيع القطاع الخاص على تمويل قطاعي التعليم الثانوي والعالي، بينما تم توجيه التمويل الحكومي نحو التعليم الابتدائي والمتوسط لكونه إلزامياً ومجانياً بالكامل. وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص والعائلي في تمويل الإنفاق الثانوي نحو 40% بينما تجاوزت تلك المساهمة 70% للتعليم العالي خلال العقدين السابقين. ويغطي القطاع العائلي في كوريا الجنوبية نحو 76.7% من التكاليف التعليمية وهي نسبة تفوق كثيراً نظيرتها في الدول الأوروبية، والتي لا تتجاوز 21.4%. وقد أدت سياسة تمويل الإنفاق على التعليم الثانوي والعالي من خلال مشاركة القطاع الخاص إلى نجاح الحكومة في تحقيق أحد أهداف العدالة الاجتماعية المرجوة وهو هدف "التعليم الأساسي للجميع".

8- رغم نجاح سياسات التعليم في كوريا الجنوبية، إلا أنه لا يمكن ادعاء خلو تلك التجربة من أوجه القصور، والتي يمكن حصر أهمها في استحواذ القطاع الخاص على نحو 85% من مؤسسات التعليم العالي بما لذلك من أثر على دور الدولة في تقديم وضمان جودة الخدمة التعليمية المقدمة. يضاف إلى ذلك الحاجة إلى مزيد من المرونة في المؤسسات التعليمية؛ لتعزيز الارتباط بين التعليم وسوق العمل. وأيضاً، لا يعد الاهتمام الذي تمنحه الحكومة الكورية لأنشطة البحث العلمي والتطوير كافياً، خاصة في ظل تغيير هيكل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، فيما يتعلق بالإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير لتتضاءل نسبة مساهمة القطاع الحكومي في

<sup>(36)</sup> W. Norton Grubb & Richard Sweet, OECD Reviews of Teritary Education, Korea, 2005, Available at: <http://www.oecd.org>

الإنفاق على تلك الأنشطة إلى 25% عام 2010 مقابل 73% في ستينيات القرن الماضي. وفي المقابل زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في ذلك المجال من 27% إلى 75% خلال نفس الفترة ليصبح أكثر من ثلثي الباحثين يعملون في القطاع الخاص. كما واجهت سياسات التعليم في كوريا مشكلة عدم المساواة بين الجنسين في فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي، حيث كان 20% فقط من الإناث في المرحلة العمرية (25- 64 سنة) تتاح لهم فرص التعليم الجامعي مقارنة بـ 32% من الرجال في نفس المرحلة. ولعلاج هذا الأمر والحد من تأثيره السلبي على هدف تحقيق العدالة الاجتماعية لجأت الحكومة الكورية إلى تقديم المنح والبرامج والقروض الميسرة للإناث، خاصةً من محدودي الدخل للالتحاق بالجامعات الخاصة بما من شأنه تحقيق التكافؤ في الحصول على الفرص التعليمية بين الجنسين.<sup>(37)</sup>

كذلك، وعلى الصعيد الاجتماعي، يتوجه المجتمع الكوري بسرعة نحو ارتفاع عدد المسنين حتى أنه يتوقع أن تكون كوريا الجنوبية، هي ثاني أكبر مجتمع مسن في العالم بعد اليابان بحلول 2050. كما تددت نسبة الخصوبة إلى 1.23 مولود لكل امرأة لتكون واحدة من أقل النسب في العالم، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً يتمثل في تقلص حاد في نسبة السكان القادرين على العمل، وتراجع الاستهلاك المحلي مع ارتفاع نفقات الدولة لدعم المسنين. وتشير البيانات إلى تحسّن المؤشرات المتعلقة بجودة التعليم في كوريا الجنوبية وفقاً لنتائج برامج التقييم الدولية للفترة (2008- 2014) حيث وصلت نسبة المعلمين الحاصلين على برامج تدريبية في مجال عملهم إلى 94% وكانت نسبة الطلاب إلى المدرسين في التعليم الابتدائي تعادل 18 طالباً لكل مدرس، كما زادت معدلات تنافسية التعليم الثانوي من 46% في السبعينيات إلى 100 تقريباً عام 2000. كذلك شهد التعليم العالي اهتماماً كبيراً من الحكومة الكورية الجنوبية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كما يوضح الجدول التالي:-

#### جدول رقم (7)

#### مؤشرات التعليم العالي في كوريا الجنوبية (2000- 2012)

نسبة التغير	2012	2000	المؤشر
%55	411	265	عدد مؤسسات التعليم العالي (الجامعات)
%55.8	66.862	42.911	عدد الكليات (بالآلاف)
%105	3500	1700	عدد الطلاب (بالآلاف)
%17.9	38.457	32.613	عدد أفراد الهيكل الإداري (بالآلاف)

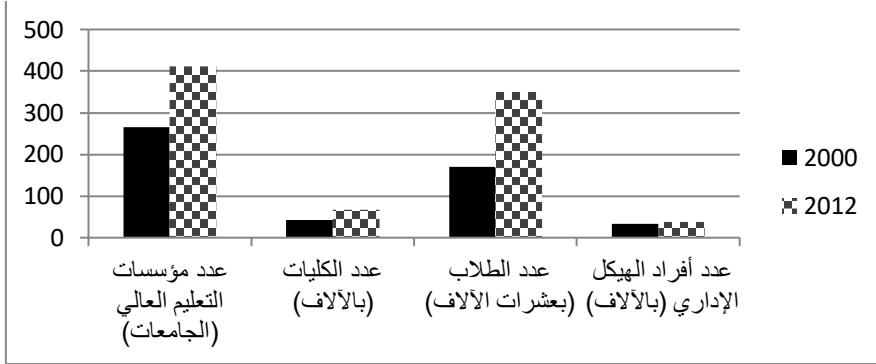
Source: UNESCO, Global Education Monitoring Report, 2015, Available at:

<http://en.unesco.org/>

<sup>(37)</sup> Terri Kim, Higher Education Reforms in South Korea, 2010. Available at: <https://www.srhe.ac.uk>



ويظهر الجدول حجم ما أنجزته كوريا الجنوبية في مجال التعليم العالي، خاصةً إذا قورنت بدول مثل جنوب أفريقيا والتي لديها نفس عدد السكان ولديها فقط 23 جامعة حكومية، 127 مؤسسة تعليمية خاصة للتعليم العالي.



شكل (6): مؤشرات التعليم العالي في كوريا الجنوبية (2000-2012)

المصدر: قامت الباحثة بإعداد الشكل باستخدام بيانات الجدول رقم (7)

ونظراً للحاجة إلى توفير موارد تمويلية ضخمة لتمويل الإنفاق على التعليم وتطويره على النحو المستهدف، فقد اعتمدت كوريا الجنوبية على الشراكة مع القطاع الخاص في هذا الشأن. ويشير الجدول التالي إلى توزيع نسب تمويل التعليم في مراحله المختلفة بين الحكومة والقطاع الخاص في كوريا الجنوبية (2000-2012):

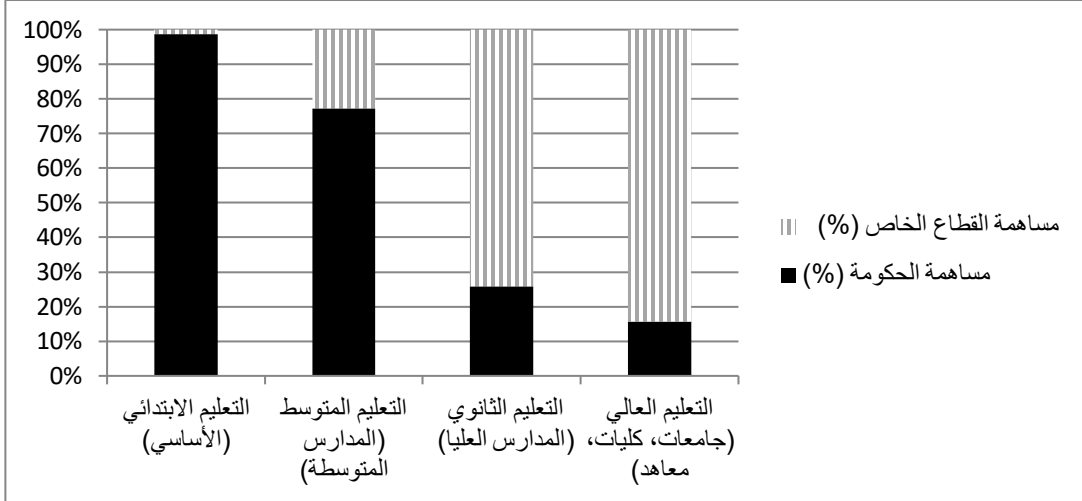
### جدول رقم (8)

متوسط نسب مساهمة الإنفاق العام والخاص في تمويل التعليم في كوريا (2000-2012)

مساهمة القطاع الخاص (%)	مساهمة الحكومة (%)	المستوى التعليمي
1.3	98.7	التعليم الابتدائي (الأساسي)
22.7	77.3	التعليم المتوسط (المدارس المتوسطة)
74.2	25.8	التعليم الثانوي (المدارس العليا)
84.4	15.6	التعليم العالي (جامعات، كليات، معاهد)

Source: UNESCO, Global Education Monitoring Report, 2015, Available at: <http://en.unesco.org/gem-report/allreports>

ويوضح الجدول السابق تزايد اعتماد الحكومة الكورية على القطاع الخاص في تمويل التعليم في المراحل التعليمية العليا، حيث كان التعليم الابتدائي مجانياً ومدعماً بشكل كامل من الحكومة بعكس التعليم العالي حيث غلب عليه طابع التمويل الخاص.



شكل (7): متوسط نسب مساهمة الإنفاق العام والخاص في تمويل التعليم في كوريا (2000 - 2012)

المصدر: قامت الباحثة بإعداد الشكل باستخدام بيانات الجدول رقم (8)

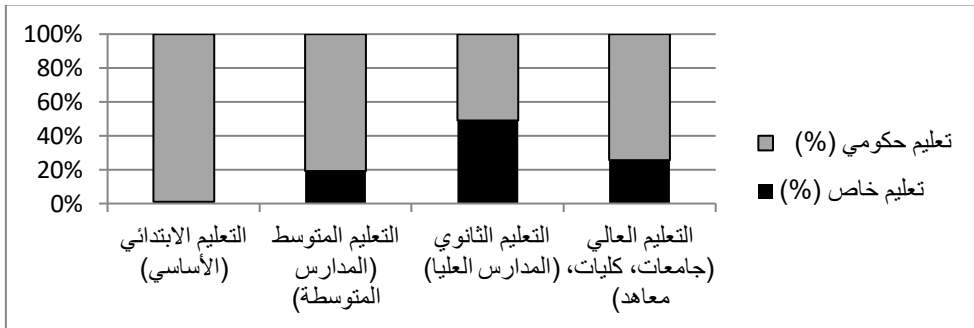
وقد انعكس هيكل تمويل التعليم في كوريا على النحو السابق على نسب الالتحاق بالمؤسسات التعليمية العامة والخاصة خلال نفس الفترة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (9)

متوسط نسب الالتحاق بالتعليم الحكومي والخاص في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2000 - 2012)

المستوى التعليمي	تعليم خاص (%)	تعليم حكومي (%)
التعليم الابتدائي (الأساسي)	1.2	98.8
التعليم المتوسط (المدارس المتوسطة)	19.1	80.9
التعليم الثانوي (المدارس العليا)	49	51
التعليم العالي (جامعات، كليات، معاهد)	25.5	74.5

Source: UNESCO, Global Education Monitoring Report, 2012



شكل (8): متوسط نسب الالتحاق بالتعليم الحكومي والخاص في كوريا خلال الفترة (2000 - 2012)

المصدر: بيانات الجدول رقم (9)

وفيما يتعلق بمجال البحث العلمي، أصدرت كوريا ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تتفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خاصة في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبيوتكنولوجي، للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية. ومن ثم؛ فقد كانت محصلة السياسات المتبعة في مجال التعليم في كوريا الجنوبية توفير قاعدة عريضة من رأس المال البشري موجهة فنياً ومهاريًا بما يتسق وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، تزامناً مع تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.

#### 7-4 مساهمة سياسات التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية في كوريا الجنوبية

لقد اتخذت كوريا من التعليم نقطة انطلاق نحو سياسة اجتماعية متكاملة في إطار هدف قومي يتمثل في "التعليم من أجل العدالة" تلخصت آليات تحقيقه في الآتي:

- 1- نظراً لكون قطاع التعليم هو أكثر القطاعات ذات الأولوية في الخطط التنموية لكوريا، فقد تم صياغة رؤية وفلسفة واضحة موجهة للتعليم تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات التعليمية الحكومية المقدمة بما من شأنه امتصاص الزيادة السكانية وتحويلها إلى قوة عمل منتجة وماهرة، وهو ما أدى إلى ارتفاع العائد على التعليم مقارنة بالدول المناظرة. كما أن زيادة متوسط الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع التركيز على التعليم الفني والاهتمام باستيراد الخدمات التعليمية، خاصة في المجالات الفنية والتكنولوجية فيما أطلق عليه اصطلاحاً "التعليم المهني" أدى إلى التحاق نحو 35% من الطلاب من غير القادرين على استكمال التعليم الجامعي مرتفع التكلفة بالتعليم المهني والنفوذ إلى فرص أفضل في سوق العمل.
- 2- نظراً لارتفاع مستويات المهارات المعرفية والتقنية لدى خريجي المدارس الثانوية في كوريا، والتي أصبحت توازي أو أعلى مما هي عليه لدى الخريجين في الاقتصادات المتقدمة صناعياً، فقد زادت إنتاجية، ومن ثم أجور تلك الفئة، بما ساهم بدوره في تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل. كما انعكست زيادة الإنفاق العام لتمويل تقديم الخدمات التعليمية ورفع جودتها في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط، وتأمين فرص الالتحاق بالتعليم العالي إيجابياً على معدلات الفقر والبطالة. ومن جهة أخرى حرص القائمون على إدارة المنظومة التعليمية في كوريا الجنوبية على تمتع الفئات الأقل دخلاً في المناطق الفقيرة بنفوذ أفضل إلى المعلمين الأكثر تأهيلاً وخبرة، حيث يحمل حوالي 77% على الأقل من المعلمين في القرى إجازة مقارنة بـ 32% في المدن الكبيرة ويتمتع بـ 45% من المعلمين في القرى بأكثر من 20 عاماً من الخبرة مقارنة بـ 30% في المدن الكبيرة، وذلك لضمان حصول الأقل دخلاً على خدمات تعليمية أكثر تميزاً تتيج لهم فرص

أفضل للنفاز إلى أسواق العمل وتعزيز قدراتهم التنافسية بما يؤدي إلى تحسين دخولهم لينعكس ذلك بدوره على عملية توزيع الدخل وتحقيق العدالة.

3- تقديم المنح والبرامج والقروض الميسرة للطلاب من الفئات الدخلية المنخفضة؛ للالتحاق بالجامعات بشرط اجتياز اختبارات معينة تتعلق بقدراتهم التعليمية والفكرية والحفاظ على معدلات أداء دراسي عالية، مع تخصيص نسبة أكبر للإناث بما من شأنه تحقيق التكافؤ في الحصول على الفرص التعليمية بين الفئات الدخلية المختلفة، وتقليل الفجوة بين الفرص المتاحة للذكور وتلك المتاحة للإناث، مع ضمان استدامة توافر تلك الفرص. كما ساهم الربط بين سوق العمل والخدمات التعليمية في خلق قوة عمل مؤهلة للمشاركة في الأنشطة الإنتاجية ذات العائد المرتفع ودعم تحسين المهارات.<sup>(38)</sup>

لقد أدرك صناع القرار في كوريا الجنوبية أن المستويات العالية والمستدامة من عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص يترتب عليها تكاليف اجتماعية كبيرة ليس أقلها فقدان المواطنين الثقة في المؤسسات العامة، كما يمكن أن يعرض التماسك الاجتماعي لشقاق يتزايد بصفة مستمرة، فضلاً عن التداخيات السلبية لارتفاع التفاوت في الدخل على النمو واستدامته. ومن هذا المنطلق تم توجيه أدوات السياسة المالية بما من شأنه في رفع حصة دخول الفقراء والطبقة المتوسطة. ولكن لم يكن ذلك بالاعتماد على برامج الدعم والإعانات فقط، بل من خلال تيسير تراكم رأس المال البشري، وتوفير الفرص التعليمية والصحية للفئات الأقل دخلاً مع تيسير وصولهم إليها والحرص على استعادتهم منها، وذلك من خلال زيادة مخصصات الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي مما انعكس إيجابياً على إنتاجية وعوائد عنصر العمل. وهكذا تؤكد تجربة كوريا الجنوبية ما أوضحتها الدراسات النظرية والتطبيقية من كون الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم هو أحد الشروط الضرورية التي يجب توافرها لعلاج مشكلتي الفقر والبطالة، والحد من التفاوتات الدخلية والفروق الاجتماعية.

### 7-5 فرص استفادة مصر من تجربة كوريا الجنوبية

لا شك أنه لا يمكن استنساخ تجربة دولة لإسقاطها على واقع دولة أخرى، فلا يوجد حلول نمطية يمكن تطبيقها، حيث تختلف السياسات المتبعة ما بين البلدان المختلفة نظراً لتباين الأطر المؤسسية، والتشريعات، والقيود التنفيذية، غير أن هذا لا يمنع أن الدول المتقدمة اقتصادياً استطاعت أن تحقق هذا التقدم عن طريق تطبيق تجارب اقتصادية ناجحة. وعلى هذا فربما يكون من المفيد رسم

<sup>(38)</sup> World Bank, The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, P.16, 2007.

ووضع السياسة الاجتماعية في مصر في ضوء التجارب العالمية، حيث تبين أن هناك اتجاهاً ضيقاً في تعريف العدالة الاجتماعية في مصر يقتصر على دعم الفئات المهمشة في المجتمع متجاهلاً ما يواجه صانع السياسة الاجتماعية في ظل العولمة، حيث لا تحتكر الدولة وحدها عملية صنع السياسة الاجتماعية بل هناك أطرافاً خارجية تشارك في صنع هذه السياسة ومن أهمها المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة والبنك الدولي، بما يستلزم تبني رؤية استراتيجية تعتمد على مفهوم التخطيط والتنسيق بين الوزارات المختلفة التي تقوم بصنع السياسات الكلية وإدارة المخاطر الاجتماعية، فضلاً عن استهداف الفئات الأولى بالرعاية وأخذاً في الاعتبار أن القضاء على الفقر لم يعد مجرد رفاهية. وإنما ضرورة تفرضها معطيات ومتغيرات الواقع المعاصر.

وفيما يتعلق بالتعليم ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر على ضوء التجربة الكورية يلاحظ الآتي:-

(1) تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في الموازنة العامة لعام (2015-2016) إلى 3.5% مقابل 3.8% في العامين السابقين له (2013-2014)، (2014-2015) وكانت أقصى ما وصلت إليه تلك النسبة هي 4% في موازنة 2012-2013.<sup>(39)</sup>

ويوضح الشكل رقم (9) تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من بداية العام المالي (2008-2009) حتى العام المالي (2015-2016). وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المصري الحالي قد حدد نسبة 6% من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى للإنفاق العام على التعليم، وتمّ إعطاء مهلة للحكومة مدتها ثلاثة أعوام للوصول إلى هذا المستوى، لكنها لا تقترب منه بل تتراجع حتى عن المستويات المتواضعة السابقة. وتلزم المادة 19 من الدستور الحكومة بإنفاق نسبة لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي على التعليم قبل الجامعي. كما تلزمها المادة 21 منه بإنفاق نسبة لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي على التعليم الجامعي، على أن تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.<sup>(40)</sup>

(2) يتم توجيه نحو 85% من مخصصات التعليم نحو موازنة الأجور والمرتبات، وما في حكمها مع استمرار عدم العدالة في توزيع تلك المخصصات بين العاملين لدى الدولة في قطاع التعليم، بينما استمرت نوعية التعليم والمعامل والمعدات والتجهيزات وكثافة الطلاب في الفصول الدراسية في مستواها غير المقبول.

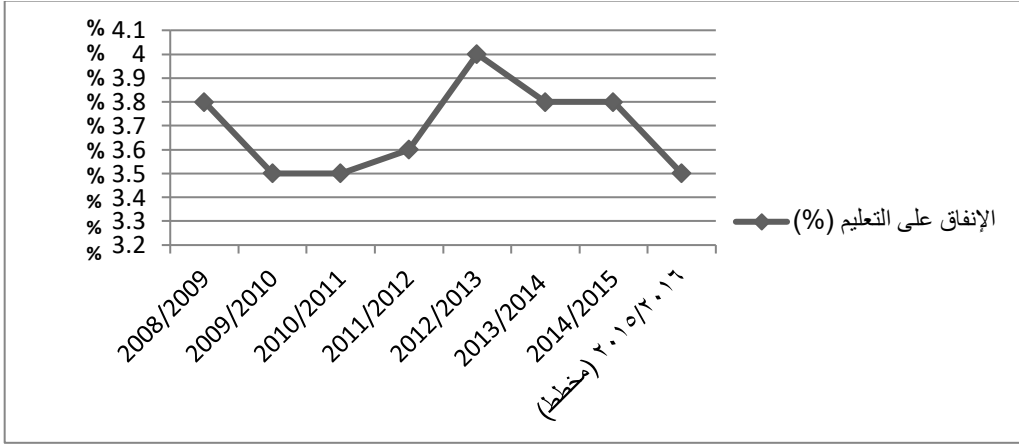
(3) يحصل التعليم قبل الجامعي على 72% من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم، ويقدر إجمالي عدد الطلاب المستفيدين من خدمات التعليم في كافة مراحلها حوالي 19 مليون طالب، منهم 18

<sup>(39)</sup> وزارة المالية المصرية، الموازنة العامة للدولة، متاح على: <http://www.mof.gov.eg>

<sup>(40)</sup> الدستور المصري 2014، المادتين 19 ، 21 ، متاح على: <http://www.sis.gov.eg>

مليون طالب في التعليم قبل الجامعي يدرسون في 52402 مدرسة ومليون طالب في التعليم الجامعي بـ23 جامعة. ويقدر متوسط نصيب الطالب من إجمالي الإنفاق على التعليم بنحو 5 آلاف جنيه سنوياً.

(4) تصل نسبة من لا يملكون المهارات الأساسية للعمل إلى 54% في القطاعات الفقيرة في الحضر، بينما لا تتجاوز نسبتهم 3% في الطبقات الأكثر غنى. وفي جانب آخر من اللامساواة، فإن فرصة الشباب الذين أكملوا مرحلة الدراسة الثانوية في أن يعملوا ويكسبوا أكثر من دولارين في اليوم، هي خمسة أضعاف فرص الفتيات الحاصلات على نفس القدر من التعليم ومن نفس المستوى الاجتماعي.



شكل (9): الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2008-2016)

المصدر: تم إعداد الشكل من بيانات وزارة المالية المصرية، الموازنة العامة للدولة.

<http://www.mof.gov.eg>

وبينما يكشف تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 أن كوريا تعدُّ إحدى أفضل خمسة أنظمة تعليمية في العالم، أشار التقرير ذاته إلى أن مصر تحتل المرتبة 141 من بين 144 دولة في جودة نظام التعليم، والمرتبة 136 من حيث جودة تعليم مواد الرياضيات والعلوم، والمرتبة 144 في جودة إدارة المدارس. فحصول كل فرد من أفراد المجتمع على حقه في تعليم عالي الجودة على نحو متساوٍ ومتكافئ بين جميع أفراد المجتمع يؤدي إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع، بينما يسفر عدم تكافؤ الفرص في التعليم ووجود مستويات متفاوتة في جودة التعليم عن التفاوت في اكتساب مهارات العمل، وفي فرص الحصول على وظائف لائقة، ومن ثمَّ فإنه يكرس اللامساواة والتمييز، فالتعليم إما أن يعمق اللامساواة، أو يؤسس للعدالة الاجتماعية والمساواة. والتجربة الكورية هي خير شاهد على ذلك. ويمكن لمصر الاستفادة من تجربة كوريا في تطوير

برامج الإعانات الاجتماعية وتحويله من مجرد برنامج لإعطاء مبالغ مالية دورية لمساعدة الفقراء إلى برنامج مشروط بالتزام الأشخاص الذين يتلقون الإعانات بإرسال أبنائهم إلى المدارس وتعليمهم بدلاً من أن يضطروا إلى إجبارهم على ترك الدراسة من أجل العمل. وهنا تكمن الاستفادة الحقيقية من الإعانات في توفير فرص التعليم لأبناء الفقراء مما يؤهلهم لوضع اجتماعي أفضل ويعمل على تقليل التفاوتات الطبقيّة ودعم فرص العدالة الاجتماعية. كذلك يمكن لمصر الاستفادة من التجربة الكورية من خلال تلافي أوجه القصور التي انطوت عليها تلك التجربة. فرغم نجاح السياسة الاجتماعية في كوريا الجنوبية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم، إلا أنها انطوت على عدة سلبيات، فقد ركزت السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات الكورية على مقاطعات ومناطق بعينها تركزت بها نحو 57% من الشركات الصناعية وثلاثي الأنشطة المالية وتواجد بها أغلب الجامعات ومراكز البحث العلمي، فعلى سبيل المثال بلغت نفقات منطقة "سيول" على التعليم والبحث العلمي نحو 20% من الإنفاق الحكومي 2010، وأنفقت "كيونغ كي" ضعف هذه النسبة. وساهمت سيول والمناطق المحيطة بها بحوالي 43% من الناتج الإجمالي 2010 في حين عانت مناطق أخرى من كوريا حالة ركود اقتصادي وتناقص في عدد السكان مما يؤكد الحاجة لسياسة تنموية أكثر توازناً وعدالة فيما بين المناطق الجغرافية المختلفة. أيضاً، على مستوى القطاعات الإنتاجية أهملت كوريا الجنوبية قطاع الخدمات الذي ظل متخلفاً مقارنة مع ما يناظره في الدول المتقدمة رغم أن هذا القطاع هو القادر على خلق فرص العمل ذات الدخل المرتفع مما أثر سلباً على العدالة الاجتماعية.

### التوصيات

يمكن استخلاص عدد من التوصيات تتعلق بفرص استفادة الاقتصاد المصري من التجربة الكورية فيما يلي:

أولاً: تطوير سياسات التعليم من خلال التعاون مع الدول الأكثر تقدماً في هذا المجال مثل كوريا واليابان وسنغافورة.. وغيرها بحيث تخلق سياسات إعادة التوزيع الدخل وفورات وحوافز اقتصادية للطبقات منخفضة الدخل. فقد أثبتت التجربة الكورية أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين فئات الدخل المختلفة، وذلك من خلال تحسين القدرة على المنافسة ورفع الكفاءة الإنتاجية، وهو ما يكفله التركيز على دعم التعليم وتطويره وتحسين مدخلاته. بالإضافة إلى أن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال تأهيل وتدريب العمالة يمكن أن يساعد على مواجهة ما يسمى بمعادلة فاقد التنمية والنمو (معامل الجهل والأمية × إجمالي الأمية + معامل الفقر × عدد الفقراء + معامل البطالة × إجمالي العاطلين + معامل الفساد × إجمالي جرائم الفساد على تنوعها)،

ثانياً: إصلاح منظومتي الدعم والأجور، وكذلك الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بما يتسق مع هدف تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. كذلك يحتاج نظام المعاشات- كعنصر أساسي من عناصر تحقيق العدالة الاجتماعية- لإصلاحات جوهرية فيما يتعلق برفع الحد الأدنى للمعاش تزامناً مع استثمار أموال المعاشات بأكثر الطرق أماناً وربحية، وبما يمنع انهيار النظام التأميني ويكفل تقديم معاشات كافية لحياة كريمة لأرباب المعاشات. وربما يعد قانون الخدمة المدنية الصادر في مصر عام 2015 خطوة على هذا الطريق، إلا أنها ليست خطوة كافية في ظل ارتفاع معدلات التضخم التي تمثل خطراً على مبدأ العدالة الاجتماعية.

ثالثاً: تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص كخطوة أساسية على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل الندرة النسبية للموارد الطبيعية. وعلى الدولة تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بالمشاركة والتعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص. وقد أظهرت التجربة الكورية أن الحكومة كانت قادرة على تقليل مشاكل التنسيق بينها وبين القطاع الخاص ومنح القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية والعمل على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية وتفعيلها في صنع القرار الاقتصادي. لذلك يجب أن تتم الإصلاحات الهيكلية وفق رؤية تشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعاً: على ضوء ما تمت الإشارة إليه فيما يتعلق بتطور مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة في كل من مصر وكوريا فإنه يجب إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام في مصر لصالح تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والصحة، بالإضافة إلى الاستفادة من التجربة الكورية بشأن تبني سياسة اجتماعية متكاملة تشمل إجراءات هادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم العلاقات والمؤسسات الاجتماعية من خلال توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في مختلف مراحل عملية التنمية، وتعالج القضايا المتعلقة بالعدالة وإعادة التوزيع بما يحقق التكامل والترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. وينبغي أن تشمل تلك السياسة على عدة برامج، منها تقديم قروض بدون فوائد وبفترات سماح طويلة نسبياً لتمويل مشروعات التنمية للمناطق الأشد فقراً وتوفير تسهيلات ائتمانية لإقراض صغار المستثمرين وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة بما يؤدي إليه من توفير فرص العمل وتحسين الدخل، وهو ما يتطلب موارد تمويلية ضخمة تستلزم تصافر جهود القطاعين العام والخاص. كذلك ينبغي استهداف زيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة في الريف والحضر بهدف تحسين نوعية الحياة وخلق المزيد من فرص العمل للفقراء فيما يعرف بمبدأ "التنمية بالاستهداف" حيث يجب أن تتطوي سياسات التنمية الاقتصادية على هدف تحقيق العدالة والحد من معدلات الفقر، فضلاً عن بناء نظام ضريبي شامل لكل الأوعية ومتعدد الشرائح وتصاعدي على الدخل وعلى أرباح الشركات بما يكفل التحرك باتجاه تحسين قواعد العدالة في النظام الضريبي بحيث تتضمن السياسة



الضريبية بعداً اجتماعياً وتشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق الأقل دخلاً بما يساعد على تنمية الطبقة المتوسطة التي تمثل العمود الفقري للمجتمع ويسمح بأن تنعكس المكاسب الاقتصادية على نوعية حياة مختلف أفراد المجتمع.

**خامساً:** التخلي عن النظرة التقليدية للعدالة في توزيع الدخل من منطلق كونها تحقق هدفاً اجتماعياً بحتاً، وبإلزام يجب اعتبارها جزءاً لا ينفصل عن عملية التنمية الاقتصادية وأهدافها، خاصة في ظل ما توصلت إليه دراسات صندوق النقد الدولي من أن عدم المساواة في الدخل يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وذلك استناداً إلى نتائج تم استخلاصها من علاقة صافي معامل جيني وعدد من المتغيرات الاقتصادية بنحو 159 دولة من دول العالم المتقدم والنامي مفادها أن عدم المساواة في الدخل يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي على المدى المتوسط حيث إن انخفاض الدخل يحرم شرائح اجتماعية واسعة من الرعاية الصحية الجيدة، والتعليم ذو الجودة العالية مما يترتب عليه انخفاض رأس المال البشري. كما أن زيادة تركيز الدخل لدى طبقات بعينها يقلص من الطلب الكلي نظراً لأن الميل الحدي للاستهلاك أعلى بطبيعة الحال لدى الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل منه في الطبقات ذات الدخل المرتفعة.

**سادساً:** تفعيل استراتيجية "السوق الاجتماعي"، والتي تهدف إلى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال التركيز على ثلاثة محاور أساسية وهي: المنافسة- تكافؤ الفرص- تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن القيام بدورها. وعلى هذا يجب على الدولة التدخل لتوجيه جزء من الإنفاق والاستثمار لتلبية الحاجات الاجتماعية وتقليل التفاوتات الطبقيّة وضمان الاستقرار الاجتماعي باعتباره أساس التنمية الاقتصادية، فهو اقتصاد اجتماعي يوفر مناخاً اقتصادياً عاماً سليماً وشفافاً يتيح لجميع القوى الاقتصادية الفاعلة في المجتمع أن تعمل بحرية وتنافسية وفق آليات سوق منضبطة وملتزمة بأساليب عمل واضحة وشفافة بحيث تعمل آليات السياسة الاقتصادية والاجتماعية متزامنة بما من شأنه تجنب الانعكاسات السلبية على العدالة الاجتماعية خلال مراحل التنمية مع الأخذ في الاعتبار أن حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفقر لا ينبغي أن يتم بعيداً عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية، ليس فقط باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق وإنما أيضاً لأن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب يؤدي إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

**سابعاً:** تفعيل دور أدوات السياسة المالية في معالجة عدم المساواة وتحقيق العدالة، فالسياسة المالية تلعب دوراً حاسماً في ضمان الاستقرار المالي الكلي، وبالتالي يمكن أن تساعد في رفع دخول الفئات الأقل دخلاً والطبقة المتوسطة من خلال تيسير تراكم رأس المال البشري، وتوفير الفرص التعليمية

والصحية، وهو ما يستلزم وضع الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم، ودعم بيئة المعلومات لتتقيد وحماية المستهلكين وضبط الأسعار في السوق بصورة ترتبط بتكلفة إنتاج السلع والخدمات ومكافحة الممارسات الاحتكارية لضمان أسعار عادلة للسلع تخلق توازناً في المصالح بين المنتجين والمستهلكين. وفيما يتعلق بسوق العمل يجب مراعاة معدلات التضخم السائدة عند تحديد الحد الأدنى للأجور تزامناً مع وضع إطار تشريعي لحماية العمالة. هذا بالإضافة إلى ضرورة قيام الحكومة بتمويل البرامج الاجتماعية للفقراء، وبناء نظام للدعم السلعي أو النقدي لمحدودي الدخل تزامناً مع اتخاذ إجراءات تكفل وصول الدعم النقدي والعيني إلى الفئات المستهدفة فيما يطلق عليه "الترشيد الحذر للإنفاق".

**ثامناً:** إصلاح نظام التعليم والتدريب، حيث يحتاج عصر الثورة المعرفية المعلوماتية واقتصاد السوق إلى مستويات تعليمية عالية الجودة ذات مهارات عالية وإنتاجية مرتفعة. لذلك يجب العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي وتحسين نوعية التعليم بما يؤمن احتياجات سوق العمل. ولأن التعليم غالباً لا يقدم مدخلات سوق العمل المطلوبة فلا بد من التركيز على التدريب وإعادة التأهيل بشكل دائم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل لسد العجز أو الفجوة المهارية القائمة ويتطلب رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية دعماً حقيقياً للتعليم والرعاية الصحية لأنهما يرتبطان عكسياً مع الفقر. ويتيح تحسين خدمات التعليم والرعاية الصحية للفئات الفقيرة فرص أكبر للمشاركة في التنمية وتحسين الدخل وتقليل التفاوتات إلا أن ذلك يجب أن يتم في إطار صياغة برامج وسياسات تستند إلى معايير للجودة تضمن المساواة في جودة الخدمة المقدمة بما يحول دون نشوء نظام مزدوج يمنح منخفضي الدخل خدمة تعليمية وصحية عامة رديئة مقابل خدمات مرتفعة الجودة لمرتقي الدخل حيث يصعب الفصل بين سياسات التنمية البشرية وسياسات العدالة الاجتماعية، فكلاهما يستخدم الأدوات نفسها ويلتقون على الأهداف ذاتها.

**تاسعاً:** تصميم برامج التحويلات النقدية المشروطة لزيادة دخول المستفيدين وحصولهم على خدمات تعليمية جيدة، خاصة في مرحلة التعليم العالي بحيث يقدم الدعم بشرط الانتظام في الحضور المدرسي والحصول على معدلات تقييم جيدة وعدم تكرار الصف الدراسي أكثر من مرة واحدة مع وجوب تيسير الوصول إلى الخدمة وتوفيرها حيث أن المنح النقدية لن تكون كافية لإتاحة تكافؤ الفرص في التعليم وتمكين الأقل دخلاً من التعليم في حالة عدم توافر الجامعات والمدارس. كما يجب تصميم برامج لتحديد الفئات الأشد حرماناً واحتياجاً واستهدافها سواء من حيث المناطق الأشد فقراً أو التي تعاني مزيداً من التفاوتات بين الجنسين. وبينما تؤدي سياسات إعادة التوزيع إلى الحد من الفقر، يؤدي توجيه الاستثمار في التعليم والصحة نحو الفقراء إلى منحهم فرص النفاذ إلى أسواق العمل

والحصول على الدخل بما من شأنه القضاء على الفقر متعدد الأبعاد حيث يتم تخصيص الإنفاق على التعليم بما يتسق وأهداف العدالة الاجتماعية. وأخيراً، يمكن القول أن التجارب الدولية الناجحة- وفي مقدمتها تجربة كوريا الجنوبية- اعتمدت على بناء نموذج تنموى يقوم على ثلاث ركائز هي: تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم، والانطلاق الاقتصادى على أساس التوزيع الأمثل لثمار النمو من خلال تطبيق أسس العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد من خلال الممارسات الديمقراطية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

1. أحمد السيد النجار، "الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2012.
2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الطريق غير المسلوک في إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2007، متاح على: [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 1991، <http://hdr.undp.org>
4. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقدم بشري في عالم متنوع نهضة الجنوب، تقرير التنمية البشرية 2013، متاح على: <http://www.un.org>
5. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد 2015، الدورة الحادية والستون لمجلس التجارة والتنمية سبتمبر 2014، متاح على الرابط: <http://unctad.org>
6. رمزي زكي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق 2000.
7. عادل مجيد العادلي، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الخامس والثلاثون 2013.
8. عبد الحلیم فضل الله، كلفة التعليم العالي وفعاليتہ التنموية: دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة والعدالة التوزيعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد 42 العددان 67 - 68، 2014.
9. مجدة إمام، التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي: دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2007.
10. منظمة العمل العربية، "تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة، مؤتمر العمل العربي، القاهرة، 1999.
11. وزارة المالية المصرية، الموازنة العامة للدولة، متاح على الرابط: <http://www.mof.gov.eg>

## ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Alan Thomas, Meanings and views of development, Poverty and development into the 21<sup>st</sup> century, Oxford University Press 2000.
2. A.Elbatran, The relation between income inequality and economic growth; Empirical study of a set of countries during the period (1980-2010), Colledge of Economics and Managerial Science, Palastine 2013.
3. Backer G., Human Capital:A Theoretical and empirical analysis with special reference to education, National Bureau of Education Research, New York 1964.
4. Chenery,Hollis B., and M. Syrquin, Patterns of Development 1950-1970, New York, Oxford for the World Bank, 1975.
5. ESCWA, Transforming the development welfare state in the Republic of Korea, May 2003.
6. George Psacharopoulos, Returns to Investment in education: A Global update, World Bank Policy, Research Working Papers, WPS No.1067, 1993.
7. Hassink, R., South Korea's economic miracle and crisis: Explanations and regional consequences, European Planning Studies, Vol.7, No.2,1999.
8. Jandhyala B. G. Tilak, Rates of return to education and income distribution, De economist, December 1989, Volume 137, Issue 4, pp 454-465.
9. Lakner & Milanovic, Causes and consequences of income inequality: A global perspective, IMF Staff Calculations,2013.
10. Montek S.,Ahluwalia, Inequality, poverty and development, Journal of Development Economics, Volume 3, Issue4, Washinton 1976.
11. Nobuhiko F. & Irma A. Delman, Income Inequality and Development During the 1980s, Indian Economic Review, New Series, Vol. 27,1992.
12. Nick Clark, An overview of education in South Korea, World Education News & Reviews (WENR,) 2013. Available at: <http://wenr.wes.org>
13. OECD, Education at a Glance 2010: OECD Indicators, <http://www.oecd.org>
14. Ostry J., A. Berg and C. Tsangarides, Redistribution, Inequality, and Growth, IMF Staff Discussion Note, 2014.
15. Psacharopoulos G.and Woodhall M.,Education for Development: An Analysis of Choices, Published for The World Bank,1985.
16. Pundy Pillay, Linking higher education and economic development, Centre For Higher Education Transformation, 2010. Available at: <http://chet.org>.
17. Shultz T., Investment in human capital, The American Economic Review, Vol.51, Issu5, 1971.
18. Stein Ringen,Taekyoon Kim and Jooha Lee,The Korean State and Social Policy, Oxford Scholarship Online, 2011.
19. Terri Kim, Higher education reforms in South Korea, 2010.
20. UNESCO, Global Education Monitoting Report, 2015.
21. W. Norton Grubb & Richard Sweet, OECD Reviews of Teriary Education; Korea, 2005 <http://www.oecd.org>
22. World Bank, World Development Indicators, <http://databank.worldbank.org>
23. World Bank, The East Asian miracle: Economic growth and public policy,2007.
24. World Bank, Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt, 2010.